أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/24م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

القاهرة شاركت بتحقيقات موكب الحمدالله... وسباق "معسكرات" لاستبدال عباس..... 4

حماس: أيدٍ خارجية متورطة بتفجير موكب الحمد الله 6

منفذ تفجير غزة «داعشي» والأمن يبحث عن ٣ شركاء..... 8

الاغتيال وخطاب الرئيس ومؤتمر غزة..... 10

حكاية الاعتدال والتشدد في مسيرة عباس..... 14

منير شفيق لـ "قدس برس": الوضع الفلسطيني على أبواب انتفاضة شعبية شاملة 17

نبيل عمرو: المصالحة الفلسطينية أصبحت مستحيلة في ظل الوضع القائم 19

بحر يصف محاولات السلطة الفلسطينية السيطرة على سلاح المقاومة بـ "الحمقاء"..... 20

حماس: الاجهزة الامنية تمتلك أدلة بالصوت والصورة حول عملية التفجير ومنفذها..... 21

السلطة الفلسطينية تطالب بوضع السفير الأمريكي لدى إسرائيل على لائحة الإرهاب..... 22

الحكومة ترفض شروط الكونغرس حول المساعدات..... 23

الكونغرس يشترط وقف مخصصات الأسرى والشهداء لتقديم المساعدات للسلطة 24

الرئيس يتسلم قرار اعتماد القدس عاصمة دائمة للتراث العربي 25

حملة "فوضناك" لمساندة عباس تثير جدلا على فيسبوك..... 26

قراءة نقدية في خطاب عباس بشأن تفجير غزة..... 27

بعد اتضاح خيوط المؤامرة " الحقيرة".. أبو مرزوق يطالب عباس بالاعتذار عن خطابه الأخير 34

برهوم: الأيام القادمة ستثبت تورط مسؤولين بالسلطة بحادثة تفجير موكب الحمد الله 35

الرئيس عباس الى عمان للقاء الزعنون وعريقات يؤكد : الوضع الراهن يحتم عقد المجلس الوطني دون اي تأخير 36

تفجير غزّة يبدّد آمال الفلسطينيّين بنجاح المصالحة..... 38

حماس: سلوك السلطة بالمصالحة يشجع أمريكا على إجراءاتها العدائية..... 41
فلسطين تنتزع 5 قرارات تدين إسرائيل في مجلس حقوق الإنسان 43
بولتون نذير شؤم على الفلسطينين 45
عـن الــوضــع في الضفة ومخاوف الغزاة..... 46
الدولة الواحدة وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني..... 48
ازدهار العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية..... 51
سياسيون عرب: عباس أداة لتمرير صفقة القرن..... 53
خيارات حماس في مواجهة قرارات "عباس"..... 56
وفاة الفنانة الفلسطينية ريم بنا 58
"مسارات يصدر كتاب "السّياسات الصَّهيونية لمحاربة حركة المقاطعة وطرق تفكيكها"..... 59
استطلاع بالضفة وغزة: 68% تريد من عباس الاستقالة..... 61
"حماس": نتائج تحقيقات تفجير موكب حمدلله ستكشف المنتفعين من نسف المصالحة..... 69

القاهرة شاركت بتحقيقات موكب الحمدالله... وسباق "معسكرات" لاستبدال عباس

القاهرة ـ العربي الجديد 23\3\2018

كشفت مصادر أمنية في قطاع غزة عن مشاركة أجهزة أمن مصرية في التحقيقات الخاصة باستهداف موكب رئيس حكومة الوفاق الفلسطينية، رامي الحمدالله، خلال زيارته إلى غزة، في 13 مارس/آذار الحالي. وقالت المصادر، التي تحدثت إلى "العربي الجديد"، إن الجانب المصري لمس بشكل كبير تعاون الأجهزة الأمنية في غزة وحركة "حماس"، وحرصهما على التوصل إلى الجناة الحقيقيين، رافضة اتهام أي طرف قبل الإعلان الوشيك عن نتائج التحقيقات، والتي تحمل مفاجآت بحسب المصادر.

وأضافت المصادر أن القاهرة تؤدي دوراً كبيراً، عبر محققين وتقنيات فنية مصرية، في التحقيقات التي تُجرى في قطاع غزة، للتوصل للجناة وسد الذرائع أمام محاولات إفشال المصالحة الداخلية التي ترعاها مصر. وكان رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، أكد أن تفجير موكب الحمدالله في غزة، هدفه فصل القطاع عن باقي أجزاء الوطن، متهماً حركة "حماس" بالوقوف خلفه. وقال إن "القيادة الفلسطينية تعرف تماماً أن حماس هي التي تقف وراء التفجير"، مضيفاً، خلال اجتماع للقيادة الفلسطينية الإثنين الماضي، "بذلنا كل ما نستطيع لإنجاح المصالحة وتذليل كل العقبات في طريقها، لكن اصطدمنا بنتيجة صفر تمكين للحكومة ومن يقول غير ذلك كاذب". وتابع "لا نريد نفاقاً بعد الآن، حماس لا تريد المصالحة".

وكانت مصادر مصرية وفلسطينية قد أكدت، لـ"العربي الجديد" في وقت سابق، أن رئيس جهاز الاستخبارات العامة المصرية، اللواء عباس كامل، أجرى اتصالات عدة، بقيادات بارزة في السلطة الفلسطينية، لوقف تصاعد الأزمة التي نشبت عقب محاولة استهداف موكب الحمدالله أثناء زيارته غزة، لافتة إلى أن الساحة الإقليمية بالكامل تستعد لمرحلة ما بعد محمود عباس، وأن نائبه محمود العالول هو الاسم الذي يمتلك الحظوظ الأكبر لخلافته. وأوضحت المصادر الدبلوماسية أن كامل طالب قيادات السلطة، بإقناع عباس بعدم التصعيد، إعلامياً وسياسياً مع حركة "حماس" وقطاع غزة، مؤكداً لهم أن الوفد الأمني المصري الموجود حالياً في القطاع، سيتولى تهدئة الأجواء مع "حماس" وباقي الفصائل. كما كشفت المصادر أن كامل طالب قيادات السلطة، الذين تحدث إليهم، وكان من بينهم صائب عريقات وعزام الأحمد، بضرورة تدارك "التصريحات العدائية" بحق أميركا، وسفيرها لدى الاحتلال الإسرائيلي، ديفيد

فريدمان، لعدم تفاقم الأزمة بشأن القضية الفلسطينية، وتدمير الجهود التي تقوم بها أطراف عربية، على حد تعبير المصادر.

وبحسب مصادر فلسطينية مقربة من السلطة في رام الله فإن عباس يستشعر تكتلاً عربياً ضده من جانب المحور الذي يضم مصر والسعودية والإمارات، بعد تمكنهم من استمالة حركة "حماس" إلى صفهم أخيراً، قائلة إن عباس يدرك جيداً أن أيامه باتت معدودة، خصوصاً في ظل إدراكه أن الولايات المتحدة رفعت يدها عنه، ومنحت الضوء الأخضر لتجهيز بديله. وأشارت المصادر إلى أن المرحلة الراهنة يمكن تسميتها بصراع بديل عباس، ليس بين الرئيس الفلسطيني والأطراف الإقليمية، ولكن بين السلطة الفلسطينية وحركة "فتح" وقوى إقليمية داعمة لها من جهة، وأطراف إقليمية وعربية مناوئة للمعسكر الأول، موضحة، في الوقت ذاته، أن أميركا فيما يخص معركة ما بعد عباس، ليست منحازة بدرجة كبيرة، ولكن هناك سباقاً نحو إقناع كل معسكر للولايات المتحدة بخياره. ولفتت المصادر إلى أن حركة "فتح"- جناح اللجنة المركزية، يبحث من بين ثلاثة أسماء، هم محمود العالول، وجبريل الرجوب، ورئيس جهاز الاستخبارات ماجد فرج للاختيار من بينهم، في ظل ارتفاع أسهم الأخير أميركياً، في حين يعد العالول هو الأقرب للاختيار من جانب اللجنة. في المقابل، يسعى معسكر مصر – السعودية – الإمارات لإقناع الدوائر الأميركية بأن القيادي المفصول من حركة "فتح"، محمد دحلان، هو رجل المرحلة، خصوصاً بعدما تمكن ذلك المعسكر، من انتزاع موقف غير رافض من جانب "حماس" ضد دحلان.

حماس: أيدٍ خارجية متورطة بتفجير موكب الحمد الله

الجزيرة نت 23\3\2018

قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية إن حادثة تفجير موكب رئيس حكومة الوفاق الفلسطينية رامي الحمد الله هدفها تفجير ملفات سياسية، وإن توقيتها خطير وطنيا وسياسيا وميدانيا.

وأوضح هنية في كلمة ألقاها الخميس لدى مشاركته في تشييع جنازة اثنين من رجال الأمن في غزة أن حركة حماس تنتظر كشف الأجهزة الأمنية تفاصيل تفجير موكب رئيس الحكومة بعد انتهاء تحقيقاتها.

من جهته قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس صلاح البردويل إن الأجهزة الأمنية في غزة توصلت لتفاصيل وصفها بالمذهلة في مجريات التحقيق بشأن الحادث. وأوضح عقب اجتماع ضم قيادة حماس مع ممثلي الفصائل الفلسطينية في غزة أن التحقيقات تشير إلى تورط جهات خارجية لم يفصح عن هويتها.

في المقابل، شكك عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد بالتصريحات التي توالت على لسان الناطقين باسم حركة حماس منذ وقوع الحادثة، وقال في حديث للجزيرة إن تضارب هذه التصريحات جعلنا نشكك في حقيقة ما حدث.

أنس أبو خوصة

وفي وقت سابق الخميس أعلنت وزارة الداخلية في قطاع غزة مقتل أنس أبو خوصة المشتبه به الرئيسي في تفجير موكب الحمد الله، لكنها أكدت مواصلة التحقيقات.

وقال البيان إن رجال الأمن اعتقلوا اثنين من مساعدي أبو خوصة أصيبا أثناء الاشتباك، لكن أحدهما توفي لاحقا متأثرا بجروحه.

وذكرت الداخلية بالبيان أن رجليْ أمن برتبة رائد وملازم قتلا أيضا في الاشتباك. وأوضحت أن الاشتباك وقع حين حاصرت القوى الأمنية عددا من المطلوبين بينهم أبو خوصة وطالبتهم بتسليم أنفسهم، لكنهم بادروا على الفور بإطلاق النار، حسب البيان.

وأكدت الوزارة "استمرار التحقيقات في هذه الجريمة حتى الكشف عن ملابساتها كافة".

وتعرض موكب الحمد الله ورئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج لهجوم بقنبلة زرعت على طريق في غزة يوم 13 مارس/آذار، ونجا الاثنان من الحادث دون أن يصيبهما أذى، في حين حمل الرئيس الفلسطيني محمود عباس حماس مسؤولية الهجوم، مما هدد جهود المصالحة.

تدخل أميركي

في سياق ذي صلة، قال موقع أكسيوس الأميركي إن مستشار الرئيس الأميركي وصهره جاريد كوشنر والمبعوث الخاص الأميركي جيسون غرينبلات بعثا رسائل الأسبوع الماضي إلى الحمد الله ورئيس الاستخبارات ماجد فرج بعد نجاتهما من محاولة اغتيال في غزة.

وحسب الموقع فقد كتب كوشنر وغرينبلات أن غزة يجب أن تحكمها السلطة الفلسطينية وليس حركة حماس.

وفي الرسالة قال المسؤولان الأميركيان إن محاولة الاغتيال تؤكد أن السلطة الفلسطينية وحدها وبتعاون مع شركاء إقليميين ودوليين يمكن أن تمنح غزة مستقبلا زاهرا.

وأضاف كوشنر وغرينبلات أن النشطاء والمتطرفين الذين يبحثون عن المواجهة لا يصلحون لحكم غزة في إشارة واضحة لحماس.

منفذ تفجير غزة «داعشي» والأمن يبحث عن ٣ شركاء

غزة – فتحي صباح الحياة 2018\3\23

شهدت التحقيقات في استهداف موكب رئيس حكومة الوفاق الفلسطينية رامي الحمدالله في غزة قبل نحو أسبوع، تطوراً دراماتيكياً عندما أعلنت حركة «حماس» اسم المشتبه الرئيس بتنفيذه، أنس أبو خوصة، قبل أن تشن قواتها الأمنية عملية لاعتقاله أسفرت عن مقتله ومطلوب آخر، إضافة إلى عنصرين أمنيين. وعلمت «الحياة» أن أبو خوصة «داعشي» الانتماء، وأن كاميرا تحملها طائرة من دون طيار «درون» تابعة لأجهزة الأمن في غزة صورت عملية قتله، وأن البحث جار عن ثلاثة من شركائه.

وشككت السلطة الفلسطينية في «رواية» أمن «حماس»، ولوّح الرئيس محمود عباس مجدداً بفرض عقوبات على الحركة والقطاع ما لم تسلم «كل شيء فوراً» لحكومة التوافق، خصوصاً «الأمن»، أو «تتحمل عواقب إفشال الجهود المصرية الساعية لإنهاء هذه الحال». بموازاة ذلك، أكد رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية أن توقيت التفجير خطير بالمعنى الوطني والسياسي والميداني، إذ «يهدف إلى تفجير ملفات سياسية». كما أطلع هنية ورئيس الحركة في غزة يحيى السنوار عدداً من قادة الفصائل على تفاصيل «مذهلة» عن التفجير.

وكانت وزارة الداخلية التابعة لـ «حماس» في غزة، أعلنت أنها حاصرت منزلاً تحصن فيه المتهم الرئيس بتفجير الموكب أنس أبو خوصة (26 عاماً) أمس في مخيم النصيرات للاجئين وسط القطاع. وقالت في بيان إن رجلي أمن قُتلا، كما قُتل أبو خوصة وأحد مساعديه، وأصيب ثالث بجروح متوسطة خلال اشتباك مسلح.

وكشفت مصادر موثوقة لـ «الحياة» تفاصيل عملية ملاحقة أبو خوصة ومقتله ورفيقه عبد الهادي الأشهب، وقالت إن أبو خوصة، الذي ينتمي الى التيار السلفي الجهادي واعتنق فكر تنظيم الدولة الاسلامية «داعش» قبل نحو عامين، رفض تسليم نفسه، وبادر بإطلاق النار على رجال الأمن والشرطة، ما أدى إلى مقتل اثنين منهم. وأضافت أنه ورفاقه أطلقوا النار على رجلي الأمن للتأكد من موتهما، ليخرج بعد ذلك حاملاً حزاماً ناسفاً على جسده بهدف تفجيره، إلا أن رجل أمن باغته برصاصات قاتلة قبل أن يفجر نفسه وهو يصرخ «كفار كفار».

وأوضحت المصادر أن الأجهزة الأمنية صورت العملية من بدايتها إلى نهايتها بآلة تصوير تحملها طائرة صغيرة «درون». وأشارت إلى أن الأجهزة الأمنية تأكدت من أن أبو خوصة هو الذي فجر الموكب من خلال آلات تصوير التقطت له صوراً في مكان التفجير قبل أن يفر على دراجة نارية.

ولفتت إلى أن رجال الأمن دهموا منزله مساء الأربعاء بعد ربع ساعة من مغادرته، وعثروا على كمية من المتفجرات والدراجة النارية التي استخدمها في عملية التفجير.

وأكدت أن أجهزة الأمن لا تزال تبحث عن ثلاثة آخرين شركاء في عملية التفجير.

وعلمت «الحياة» أن أبو خوصة ولد في السودان عام ١٩٩٢ لأب مناضل انتمى إلى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وقاتل معها في كل معارك الثورة الفلسطينية. وتتألف العائلة من الأبوين وأنس وشقيقه سند وثلاث شقيقات. وعاد أبو خوصة الأب إلى القطاع بعد قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، وعُين «جندياً» في جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية إلى أن توفي عام 2012. حصل أنس على دبلوم دراسة متوسطة، وكان عاطلاً من العمل معظم سني حياته، وعمل أحياناً في قطاع البناء، وأحياناً في مجال الزراعة وغيرها. وبعد تشدده قبل عامين، أصبحت تصرفاته غريبة، وفرض النقاب والتشدد على والدته وشقيقاته.

وكانت مصادر فلسطينية موثوقة كشفت لـ «الحياة»، أن التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية في غزة «أظهرت أن العبوة التي انفجرت مصنوعة من مادة بلاستيكية ولا يوجد فيها أي معادن، بل تصدر عند انفجارها صوتاً قوياً ودخاناً ليس إلا»، وأن الجرحى من حراسات الحمدالله أصيبوا بشظايا زجاج. وكانت الأجهزة الأمنية فككت عبوة ثانية لم تنفجر مشابهة تماماً للأولى، وتم التوصل إلى الجناة من خلال معرفة صاحب بطاقة خط الهاتف الخليوي المربوط إليها.

وكشفت مصادر أخرى لـ «الحياة» أن الأجهزة الأمنية «اعتقلت عشرات المشتبه فيهم، اعترف اثنان منهم أن أبو خوصة منفذ عملية التفجير». وقالت إن «مشبوهين اعترفا بأنهما اشتريا مواد متفجرة من سلفيين متشددين في القطاع، وسلماها إلى المشتبه فيه الرئيس أبو خوصة، الذي ينتمي إلى تيار سلفي متشدد ينشط في القطاع».

الاغتيال وخطاب الرئيس ومؤتمر غزة

د. عبد الحميد صيام القدس العربي 23\3\2018

ثلاثة تطورات حدثت خلال أسبوع واحد تتعلق بغزة – قد تبدو متباعدة لكنها في الحقيقة مترابطة: مؤتمر البيت الأبيض حول الوضع الإنساني في غزة والذي ترأسه جيسن غرينبلات مبعوث الرئيس الأمريكي ترامب لعملية السلام، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله ورئيس جهاز المخابرات ماجد فرج بعد اجتياز معبر بيت حانون في يوم الثلاثاء 13 من الشهر الحالي، وخطاب التحريض الذي ألقاه الرئيس محمود عباس مساء الإثنين واتهم فيه حركة حماس بالمسؤولية المباشرة عن المحاولة. والأحداث الثلاثة، وإن بدت متباعدة، فإنها تثير أسئلة عديدة حول هذه التطورات المتزامنة والمترابطة والمشبوهة.

حول معاناة غزة

لماذا تقوم إدارة ترامب التي أجرمت في حق أهالي غزة بعقد مؤتمر لإنقاذ غزة والتباكي على سكانها وهي التي قامت بقطع المساعدات عن وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) والتي تقدم المساعدات لثمانين في المئة من سكان القطاع؟ فكيف لمن يخطف اللقمة من يدك يبكي عليك وأنت تتضور جوعا؟ إذن لا بد من سبب آخر. ولنسمع نفاق إدارة ترامب في ما جاء في بيان الدعوة للاجتماع. يقول البيان: «إن حل الوضع في غزة هو أمر حيوي لأسباب إنسانية مهمة ولأمن مصر وإسرائيل، وهو خطوة ضرورية نحو التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين». ويضيف البيان «سيكمن التحدي في تحديد أي الأفكار يمكن تنفيذها بشكل واقعي في ضوء حقيقة أن الفلسطينيين في غزة ما زالوا يعانون في ظل الحكم الاستبدادي لحماس». إذن الهدف هو أمن إسرائيل ومصر وإيجاد حل واقعي للصراع. وللدلالة على أن مؤتمر البيت الأبيض مشبوه من أوله إلى أخره فلم تدع الأونروا للمؤتمر على الأقل لتقديم تقرير عن الأوضاع الإنسانية في القطاع، كما شارك في اللقاء الغامض 13 دولة فقط وعدد من المؤسسات الإنسانية ورفض مسؤولو الإدارة الكبار تقديم تفاصيل أو وصف ما قدمته الدول المشاركة.

محاولة اغتيال مشبوهة

كيف لحركة حماس التي جاءت اتفاقية المصالحة لتنقذها من أزمة وجودية وإنسانية أن تقوم بمثل هذه العملية؟ لقد شاهدت بأم عينيها سكان القطاع المليونين يغرقون في حالة من اليأس والفقر المدقع والضياع

والانهيار بسبب الحصار الطويل والحروب الثلاثة التي استهدفت غزة تحت حجة وجود حركة مسلحة تهدد أمن إسرائيل، ولا يكاد يوجد غزي واحد دون أن يضع جزءا من اللوم أو كل اللوم على سياسات حماس التي أوصلت الحالة الإنسانية في القطاع إلى ما هي عليه الآن. فهل هناك إنسان عاقل يعتقد أن حركة حماس يمكن أن تقوم بمثل هذه العملية الدنيئة في استهداف الحمد الله وفرج؟ فالعملية لا تصب في مصلحتها بل تعتبر تحديا لسلطتها وهيمنتها على القطاع. ولو كانت تريد حركة حماس أن تغتال الحمد الله لما اقدمت على ذلك في غزة بل في رام الله أو نابلس لخلط الأوراق وهي قادرة على ذلك. ولو أرادت حركة حماس أن تغتال الحمد الله في غزة لأتقنت العملية دون أن تترك أي أثر ولما قامت بمثل هذه العملية التي تدل على غياب مهنية مدبرها ومنفذها. إذن لا بد من طرف آخر وراء هذه العملية له مصلحة كبرى في عدم إتمام المصالحة وإبقاء القطاع محاصرا ومكسورا ومهانا ومجوعا ليقبل ما يعرض عليه لاحقا. فمن هو الطرف المستفيد من عدم إتمام المصالحة؟

خطاب الرئيس عباس

الخطاب التحريضي الذي ألقاه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الاجتماع القيادي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح وأمناء الفصائل وبعض قيادات الأجهزة غريب من نوعه وغير معهود. اتهم عباس حركة حماس بالمسؤولية المباشرة عن محاولة الاغتيال رافضا أي تحقيق وقاطعا بالنتيجة دون أن يقدم دليلا واحدا مقنعا لتعزيز هذه التهمة ما يجعلها تهمة جاهزة ولأسباب سياسية قد تكون أكثر خطورة من عملية الاغتيال نفسها. ومما جاء فيه: «بصفتي رئيسا للشعب الفلسطيني قررت اتخاذ الإجراءات الوطنية والقانونية والمالية كافة من أجل المحافظة على المشروع الوطني». أي الهدف هو إنقاذ المشروع الوطني.

من جهتها ردت حركة حماس على هذه التهم التي اعتبرتها باطلة وتحريضية قائلة في بيان صحافي «إنها تفاجأت بالمواقف التوتيرية لعباس والتي تحرق الجسور وتعزز الانقسام وتضرب وحدة الشعب الفلسطيني وعوامل صموده»، كما طالبت الحركة كل الجهات الإقليمية والدولية وجامعة الدول العربية «بالتدخل العاجل والمسؤول لوقف هذا التدهور الخطير».

محاولة لفهم هذه التطورات

إن الرئيس عباس ورئيس جهاز المخابرات ماجد فرج يعرفان حق المعرفة أن الذي حاول القيام بعملية الاغتيال ليس حركة حماس. من حقهما أن يلوما الحركة لا أن يجرماها بسبب مسؤوليتها من الناحية الموضوعية بصفتها مسؤولة عن الأمن في كل القطاع وأي إختراق لهذا الأمن يضر بسمعة حماس ويشكك في قدراتها. وهي ليست المرة الأولى التي يخترق فيها الأمن في القطاع. وكانت محاولة اغتيال أحد قادتها الأمنيين توفيق أبو نعيم يوم 27 أكتوبر/تشرين الأول 2017 أحد أسطع الأمثلة على هذا الاختراق.

ورغم ما لحق من خلافات في الساحة الفلسطينية إلا أن مسلسل الاغتيالات لم يكن يوما فلسطينيا بل على أيادي عملاء يعملون لصالح دول وأجهزة مخابرات وأعداء للشعب الفلسطيني. وكما يعرف الجميع أن حماس موجودة بكثافة في الضفة الغربية مثلما توجد فتح بكثافة في قطاع غزة ولم يصدف أن حصلت محاولات اغتيال دنيئة بين الطرفين، عدا عن المواجهات المحدودة عام 2007 عندما قرر محمد دحلان أن يصفي حركة حماس بالقوة المسلحة بناء على تعليمات وخطط أمريكية رسمت مع نائب رئيس الأمن القومي إليوت أبرام ونشرت تفاصيلها فيما بعد تحت اسم «عملية الانقلاب القاسي» في مجلة «فانيتي فير» (عدد 3 مارس/آذار 2008).

إن خطاب الحنق الذي أدلى به عباس ليس لأنه يعرف أن حماس قامت بالمحاولة بل لأسباب قد تكون أخطر من ذلك تتعلق بصفقة القرن ومحاولة الالتفاف على شرعيته وإيجاد قنوات اتصال بين حركة حماس والولايات المتحدة عن طريق وسطاء عرب لتمرير صفقة القرن في القطاع أولا تبدأ بتبادل جنديين إسرائيليين (وربما ثلاثة) وجثتين لجنديين مقتولين تحتفظ بهما حركة حماس منذ حرب صيف 2014. وفي المقابل هناك مشاريع يتم تنفيذها أو على وشك تنفيذها على الأرض من قبل الدول المانحة وبتشجيع من الولايات المتحدة من بينها محطة تحلية المياة والتي عقد من أجلها اجتماع في بروكسل الأربعاء جمع نحو 500 مليون دولار. كما أن هناك وعودا ببناء ميناء بحري في قطاع غزة وربما إعادة ترميم المطار. وبالتالي يكون القطاع قد استوفي شروط قيام دولة أو شبه دولة وخاصة إذا تم توسيع القطاع في أراضي سيناء المصرية وهو ما يبدو أنه مشمول في مشروع صفقة القرن الذي تروج له إدارة ترامب.

لقد تأكدت الإدارة الأمريكية بعد زيارة سرية قام بها غرينبلات للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لجس نبض الرئيس عباس في موضوع الصفقة وأكد السيسي لغرينبلات أن عباس في هذا العمر لن يقبل على

الإطلاق بصفقة خطيرة تنهي حياته كرجل خان قضية شعبه إذا تخلى عن القدس وحق العودة وضم المستوطنات لإسرائيل. ويبدو أن الوساطة مع حركة حماس تقدم هذه الإغراءات ليكون البديل الآن على الأقل هو إقامة كيان قابل للحياة في غزة بدعم عربي ودولي وإقامة مشاريع حيوية كبرى لإنقاذ القطاع من نهاية مروعة إذا استمرت الأمور كما هي عليه الآن. ولكن في ظل اكتمال المصالحة من الصعب على هذا المخطط أن يسير خطوة إلى الأمام خاصة أن عباس سيقوي موقفه في رفض الصفقة الأمريكية – إذن لا بد من إفشال المصالحة.

في هذا السياق نفهم ترابط اجتماع البيت الأبيض حول غزة ومحاولة الاغتيال التي تهدف أساسا إلى قطع الطريق على رأب الصدع الفلسطيني الذي يقوي موقفي عباس وحماس في التكاتف معا لرفض صفقة القرن، ونفهم كذلك خطاب التهديد والوعيد الذي أطلقه عباس تحذيرا لحركة حماس خوفا من التعامل مع المخطط الأخطر في فصل غزة عن الضفة وتشكيل كيان مدعوم من بعض القوى الإقليمية كتنفيذ أولي لصفقة القرن.

حكاية الاعتدال والتشدد في مسيرة عباس

نبيل عمرو الشرق الأوسط 23\3\2018

يتساءل كثيرون عن دوافع خافية وراء الخطاب المتشدد للرئيس محمود عباس.

على امتداد مسيرته السياسية الطويلة، كان الرجل في مرحلة ما بعيداً تماماً عن أجهزة الإعلام، وفي مرحلة تالية كان خطابه الأهدأ والأكثر واقعية وإقناعاً من بين كل أصحاب الخطاب، وما أكثرهم على الساحة الفلسطينية.

وفي المرحلة الراهنة، انتقل إلى خطاب متشدد للغاية، لم يخلُ من مفردات غير مألوفة عنه في كل الظروف.

اجتهادات كثيرة ظهرت في تفسير هذا الانتقال شبه المفاجئ، وكانت استفزازات ترمب ونتنياهو، هي الأكثر تداولاً في تحديد الأسباب، لكن يبدو لي أن الأمر أعمق وأوسع من ذلك؛ ولهذا حكاية لا تبدأ من الشهور القليلة الماضية وما حفلت به من تطورات، وإنما من وقت بعيد يؤرخ لمحمود عباس فيه على أنه أول قائد فلسطيني من جيل التاريخيين والمؤسسين، يفكر من خارج الصندوق، ويقدِم على مبادرات ما كان غيره ليجرؤ على الإقدام عليها.

وكل الذين سبقوه بالتفكير من خارج الصندوق، أعدموا بتهمة الخيانة العظمى والتفريط في الثوابت.

غير أن الرجل ظل مواظباً على ما فكر فيه، ثم نجح أخيراً في أن يفرض تفكيره على الطبقة السياسية المؤثرة في الساحة الفلسطينية التي كانت مليئة بالأقطاب والأساطين، مثل ياسر عرفات وصلاح خلف ونايف حواتمة.

لقد خدمت نهجه واجتهاداته متغيرات دولية ذات طابع جذري، جرّد المواقف المبدئية القديمة من مرتكزاتها التحالفية، فاستبدلت التطورات بجمال عبد الناصر الملهم الأقوى للثوار العرب، أنور السادات الملهم الأفعل للواقعيين ممن سموا في ذلك الزمن بالمتنازلين.

وفي الحقبة ذاتها تقريباً تراجع نفوذ الاتحاد السوفياتي حتى انهار تماماً، وانقرض الحزب الحديدي ليحل محله قادة براغماتيون استبدلوا بالآيديولوجيا الحسابات والمصالح.

كان عباس مطلاً بوعي براغماتي على هذه المتغيرات، وباختصار الزمن، حفر نفقاً سرياً بدأ من أوسلو ليصل أخيراً إلى البيت الأبيض، وشاهد العالم لقطة تاريخية حين تصافح فيها قائد الثورة مع قائد تكسير

أيادي المنتفضين، ليبدأ فصل جديد من المسيرة الفلسطينية، وصار يؤرخ له بمصطلح ما قبل أوسلو وما بعدها.

وحين وصل الجميع إلى استحقاقات لا يمكن الإقدام عليها، شاهد عباس بأم عينه نهاية ياسر عرفات، أي نهاية حقبة من اعتدال بتر في أول الطريق.

رهان الفلسطينيين والعالم الذين لم يكونوا يئسوا من محاولة السلام، تركز على الرئيس محمود عباس رفيق عرفات وخليفته، وظن صناع التجربة وخصوصاً الأميركيين والأوروبيين، أن ما لم يستطع قائد الثوار إكماله سيكمله قائد البراغماتيين، ولعل هذا كان سر الانتقال السلس للسلطة كما لو أنك تنقل شيئاً من يد إلى يد.

كنت معه في هذه الحقبة، وكنت متفهماً تماماً، بل وشريكاً في التجربة، لعلنا نصل إلى حلٍ يوفر دماء الفلسطينيين، ويحقق ما أمكن من تطلعاتهم المشروعة، وشهادة مني وكنت متوغلاً في الأمر، أن محمود عباس أرخى الحبل إلى أقصى مدى، إلا أنه فوجئ بحقيقتين صادمتين؛ الأولى أن الشريك الإسرائيلي أشبه بالنار التي كلما زودت بالحطب قالت هل من مزيد، وفوجئ كذلك بعجز الذين شجعوه وراهنوا عليه، عن مساعدته في تحقيق تقدم مقنع في مجال التسوية.

وتحولت «أوسلو» أمام ناظريه وفي فترة رئاسته إلى كابوس وليس إلى أمل، وكان أن اختصر توصيف المرحلة بجملة واحدة «نحن سلطة بلا سلطة».

كان عباس يتشاءم ويتفاءل على مقياس الإدارات الأميركية، وكانت كلها حتى نهاية حقبة أوباما تعطيه مسوغات منطقية للتفاؤل والرهان، غير أن هذه المسوغات اصطدمت جميعاً وبصورة كارثية بعدم قدرة الرؤساء على تجاوز الخطوط الحمر التي يتحكم بها الإسرائيليون داخل المؤسسات الأميركية.

يبدو على السطح أن قرارات ترمب بشأن القدس و«الأونروا» والاستيطان هي السبب المباشر لتغير خطاب عباس، غير أن هذه الأمور على أهميتها وأساسيتها في تشكيل الموقف الفلسطيني، كانت مجرد الشعرة التي قصمت ظهر البعير، فوجد رجل الاعتدال الفلسطيني نفسه محاطاً بجدران عالية، جدار فلسطيني دمر وحدة البلد ونقل الحلول المرتجاة من السياسي إلى الإنساني، ورأى جداراً إسرائيلياً يسابق الزمن لابتلاع القدس مقدمة لابتلاع الضفة، ورأى جداراً أميركياً لا أمل في اختراقه بتوازن معقول بين الفلسطينيين

والإسرائيليين ولو بالحد الأدنى، أما الذين يدعمونه ويتعاطفون معه، فتبدو قدراتهم على هدم هذه الجدران العالية محدودة بحكم انشغالهم في معالجة جدرانهم.

هذه حكاية الانتقال من الاعتدال إلى عكسه. خطاب عباس خلال الأشهر الأربعة الماضية هو صياغة لخلاصة مسيرة الاعتدال التي ذهبت بحسن طوية إلى اتجاه، فإذا بعوامل التعرية السياسية تقودها إلى اتجاه آخر.

وسواء اتفقت مع عباس أم اختلفت، فالرجل يستحق التفهم، فحكايته ليست مجرد حكاية تتصل بشخصه وسلوكه ورهاناته، إنها حكاية الاعتدال الذي يستحق الإنقاذ.

منير شفيق لـ "قدس برس": الوضع الفلسطيني على أبواب انتفاضة شعبية شاملة

بيروت . خدمة قدس برس 23\3\2018

أكد رئيس الأمانة العامة "للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" المفكر العربي منير شفيق، أن "رئيس السلطة الفلسطينية مصر على الاستمرار في طريق سياسي فاشل وسيء مناقض لهدف المصالحة الوطنية".

وقال شفيق في حديث مع "قدس برس" اليوم الجمعة: "لقد تبين بالتجربة أن كل سياسات الرئيس محمود عباس مأزومة، ومضرة بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالشعب الفلسطيني وحقوقه وثوابته، وهو في حالة فشل دائم ومستمر".

وقلل من أهمية تهديدات عباس بشأن قطاع غزة، وقال: "عباس لا يستطيع حماية نفسه في الضفة، وهو معزول فيها، فكيف به أن يهدد قطاع غزة أو حركة حماس!".

من جهة أخرى أكد شفيق أن "صفقة القرن التي تهدد بها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تقترب من فشلها، وأن صاحبها غير قادر على إقناع الإسرائيليين بها فضلا عن الفلسطينيين".

وأضاف: "كل الدلائل على الأرض تشير إلى أن الوضع الفلسطيني على أبواب انتفاضة شعبية شاملة ضد الاحتلال وقيوده"، وفق تعبيره.

ويرى منير شفيق، المولود في القدس لأبوين مسيحيين عام 1934، والذي انخرط في العمل السياسي والحزب الشيوعي الأردني، وعمل في حركة "فتح" حتى بداية السبعينات، قبل أن يعتنق الإسلام في أواخر السبعينات ويصبح بعدها عضوا في "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين"، أن "سيطرة كل من أمريكا وأوروبا على العالم قد تزعزعت، وأصبحت أضعف كثيرا مما كانت عليه في السابق، مما يسمح بالقول إن الكيان الصهيوني أصبح أضعف كثيرا عما كان عليه في السابق بسبب ضعف أوروبا وأمريكا، وما يجره ذلك الآن من فوضى عالمية، وما يفسحه من فرص لاختراق معادلات المراحل السابقة التي مكنت للكيان الصهيوني".

وأشار شفيق، في تدوينة نشرها اليوم على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، إلى أن "الكيان الصهيوني، تمت هزيمة جيشه في أربع حروب (2006 في لبنان و2009/2008 و2012 و2014 في قطاع غزة)، واضطراره على الانسحاب، بلا قيد أو شرط، من جنوبي لبنان عام 2000، كما

من قطاع غزة عام 2005. وقد توازى مع هذه الهزائم تراجع سياسي في مستوى القيادات، وانجراف وراء مجتمع الاستهلاك، وتعمق للتناقضات الداخلية على مستوى الكيان".

ووفق منير، فإن ذلك "يسمح بالقول إن الكيان الصهيوني ككل أصبح أضعف عسكريا وسياسيا واجتماعيا وأخلاقيا، مما كان عليه في أية مرحلة سابقة، وكذلك حاله على مستوى الحماية الدولية المباشرة التي كان يتمتع بها منذ 1917 حتى نهاية القرن العشرين"، وفق تعبيره.

وتعرف العلاقات بين حركتي "فتح" و"حماس" تصعيدا خطيرا في الآونة الأخيرة، بعد أن اتهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مستهل اجتماع للقيادة الفلسطينية الاثنين الماضي في رام الله، حركة "حماس" بـ "محاولة اغتيال الحمد الله".

واستنكرت الحركة بشدة اتهام عباس، وقالت إنه يسعى إلى "تركيع قطاع غزة"، ودعت إلى إجراء انتخابات عامة.

نبيل عمرو: المصالحة الفلسطينية أصبحت مستحيلة في ظل الوضع القائم

رام الله (فلسطين) . خدمة قدس برس 2018\3\23

رأى سفير السلطة الفلسطينية السابق في مصر نبيل عمرو، أن "المصالحة الفلسطينية تكاد تكون مستحيلة في ظل الوضع القائم بين حركتي "فتح" و"حماس".

وقال عمرو في حديث مع "قدس برس" اليوم: "الوضع الفلسطيني اليوم ازداد تعقيدا، بعد أن صعّد الرئيس محمود عباس من شروطه التي أصبحت منطقية لجهة مطالبته بتسلم الوضع بالكامل في غزة، ولا أعتقد أن حماس في وارد القبول بذلك".

وأضاف: "هناك وسطاء يتدخلوا للتخفيف من حدة التوتر، لكنني أعتقد أن قصة المصالحة في الوقت الحالي أصبحت غير متاحة".

وأكد عمرو، أن "الانقسام هو أكبر ضرر للقضية الفلسطينية، وليس له إيجابية واحدة، واستمراره سيزيد من تعميق الأزمة الفلسطينية".

وعما إذا كان للانقسام أن يساعد في تمرير صفقة القرن، قال عمرو: "صفقة القرن الآن مؤجلة، التحدي الأبرز الآن هو الانقسام، الذي أتاح للاحتلال أن يمضي أكثر في اتخاذ إجراءات على الأرض لتكريس احتلاله"، على حد تعبيره.

وتعرف العلاقات بين حركتي "فتح" و"حماس" تصعيدا خطيرا في الآونة الأخيرة، بعد أن اتهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مستهل اجتماع للقيادة الفلسطينية الاثنين الماضي في رام الله، حركة "حماس" بـ "محاولة اغتيال الحمد الله".

واستنكرت الحركة بشدة اتهام عباس، وقالت إنه يسعى إلى "تركيع قطاع غزة"، ودعت إلى إجراء انتخابات عامة.

بحر يصف محاولات السلطة الفلسطينية السيطرة على سلاح المقاومة بـ "الحمقاء"

غزة (فلسطين) قدس برس 23\3\2018

قال أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، إن السلطة الفلسطينية في رام الله "تسعى لتطبيق البند الرئيس لصفقة القرن من خلال نزع سلاح المقاومة في غزة".

واستنكر بحر خلال خطبة اليوم الجمعة، بمسجد المحطة وسط مدينة غزة، ما وصفه بـ "محاولات السلطة الحثيثة والحمقاء لنزع سلاح المقاومة، والتي كان آخرها مسرحية تفجير موكب (رئيس الحكومة الفلسطينية رامي) الحمد الله، واتخاذه ذريعة للطلب من حماس نزع سلاحها".

وأكد بحر أن "سلاح المقاومة لن يكون على طاولة مفاوضات المصالحة"، مشددا على أن هذا السلاح "لن تستلمه سلطة التنسيق الأمني"، داعيا إلى "تبني استراتيجية موحدة تجمع جميع فصائل شعبنا لمواجهة الاحتلال".

كما دعا بحر "جماهير الشعب الفلسطيني وقواه المختلفة، في كل أماكن تواجده في العواصم العربية والاوربية، للمشاركة في مسيرة العودة التي ستكون نواتها قطاع غزة، وذلك في ذكرى يوم الأرض" الذي يصادف يوم 30 آذار/مارس من كل عام، معتبرا أنه "يوم فاصل في تاريخ الشعب الفلسطيني، ويهدف إلى إعادة قضية الشعب الفلسطيني الأساسية إلى مربعها الأول وهي قضية اللاجئين، إضافة إلى كسر الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة".

حماس: الاجهزة الامنية تمتلك أدلة بالصوت والصورة حول عملية التفجير ومنفذها

غزة / سما / 2018\3\23

قال اسماعيل رضوان القيادي في حركة حماس ان الاجهزة الامنية في غزة تملك الادلة الدامغة حول عملية التفجير .وأكد رضوان خلال وقفة تضامنية مع القدس في مسجد المحطة بغزة ان هناك من الادلة الدامغة التي ستقدمها الاجهزة الامنية حول عملية التفجير، ادلة دقيقة بالصوت والصورة الواضحة والتي معها لن يبقى شك فيمن يقف وراء الجريمة.

وقال رضوان ان الادلة لن تبقي مبررا لمن يحاول التفريق بين ابناء الشعب الفلسطيني مؤكدا أن حماس لن تلتف للشائعات رغم الالم والتنسيق الامني وظلم ذوي القربى.

وأوضح رضوان ان حماس ماضية على درب تحرير القدس وعلى تحقيق المصالحة الحقيقية والالتزام بالاتفاقات المتوقعة.

وأكد ان صفقة القرن لن تمر ودونها ارواح ودماء الفلسطينيين الذين سيحررون القدس وسيكسرون قرارات ترامب مضيفا :"فالقدس لنا لا شرقية ولا غربية، عربية اسلامية فلسطينية العاصمة الابدية لشعبنا الفلسطيني".

ودعا رضوان العرب والمسلمين الى نصرة القدس من خلال مسيرات جماهيرية تنطلق بالتزامن مع مسيرات العودة في 30 اذار من هذا الشهر بمناسبة يوم الارض.ووجه رضوان رسالته للاحتلال "نقول للاحتلال ان جرائمك وظلمك واعتقالك ولن يكسر شوكة المقاومة".

السلطة الفلسطينية تطالب بوضع السفير الأمريكي لدى إسرائيل على لائحة الإرهاب

رام الله / سما/ 23\3\2018

دعت السلطة الفلسطينية إلى وضع السفير الأمريكي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان على قائمة الإرهاب العالمي، على خلفية مخالفته للقانون الدولي ودعمه للاستيطان.

وجاءت المطالبة الفلسطينية، بعد أن انتقد فريدمان على حسابه في تويتر، ما سماه صمت السلطة الفلسطينية عن إدانة سلسلة الأحداث التي جرت مؤخرا في القدس المحتلة، وأدت إلى مقتل 3 إسرائيليين.

وفي تقرير عنوانه "فريدمان، سفير المستوطنات ومحامي التطرف"، طالبت وزارة الإعلام الفلسطينية بوضع السفير الأمريكي على قائمة الإرهاب حيث تتهمه السلطة الفلسطينية بأنه يخالف القانون الدولي، ويدعم الاستيطان، ويروج للتطهير العرقي والعنصرية السوداء.

هذا وسخر السفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة مايكل أورين، وهو الآن عضو في الكنيست الإسرائيلي عن حزب "كولانو"، ونائب وزير في حكومة نتنياهو، من مطلب السلطة الفلسطينية في تغريدة على تويتر في وقت مبكر من صباح الجمعة، واقترح أن ترد الولايات المتحدة عن طريق ترحيل مبعوث السلطة الفلسطينية من واشنطن.

يذكر أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، هاجم فريدمان على خلفية دفاع الأخير عن عملية الاستيطان الإسرائيلية في فلسطين، واعتباره أن "الإسرائيليين يبنون في أرضهم"، ونعته على الهواء مباشرة بـ "ابن الكلب" في كلمة متلفزة ألقاها الاثنين الماضي أمام القيادة الفلسطينية، في مقر الرئاسة برام الله.

الحكومة ترفض شروط الكونغرس حول المساعدات

رام الله – معا – 2018\3\23

أعرب المتحدث الرسمي باسم حكومة الوفاق الوطني يوسف المحمود عن رفض الحكومة وإدانتها لاشتراط الكونغرس الامريكي وقف مخصصات الشهداء والاسرى مقابل استمرار دفع المساعدات الامريكية لمؤسسات الدولة الفلسطينية.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة انه كان على الكونغرس الامريكي المطالبة بانهاء الاحتلال ووقف معاناة الشعب العربي الفلسطيني والاشتراط على سلطات الاحتلال بوقف المساعدات عنها اذا استمرت في احتلالها واستيطانها، لان الاحتلال هو الذي يتسبب في اراقة دماء أبناء شعبنا وزجهم في سجونه.

وتابع المتحدث الرسمي بأن الشهداء والاسرى بالنسبة لشعبنا وامتنا وقضيتنا هم رموز مقدسة للحرية والنضال والكفاح والانحياز الى الكرامة الانسانية ورفض الخنوع والذل، وكل تلك الصفات هي صفات إنسانية نبيلة، وهي حق مكفول لكافة أبناء البشرية ولا تباع ولا تشترى بكل أموال الدنيا.

الكونغرس يشترط وقف مخصصات الأسرى والشهداء لتقديم المساعدات للسلطة

القدس المحتلة – ترجمة صفا 2018\3\23

صادق الكونغرس الأمريكي اليوم الجمعة على قانون حجب المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، طالما واصلت الأخيرة دفع مستحقات الأسرى والشهداء.

وتم تحويل القانون للبيت الأبيض للمصادقة عليه بشكل نهائي عبر الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، حيث يشمل القانون في أحد أفرعه قراراً يدعو لحجب المساعدات التي تقدمها واشنطن للسلطة الفلسطينية طالما استمرت في دفع تلك المخصصات.

وفي الأربعاء الماضي أعلن المبادر للقانون السناتور "ليندزري غرهام" أن هناك تقدماً في مشاورات سن القانون وقال إنه متفائل بالمصادقة النهائية عليه، في حين جرى تسمية القانون "تايلور فورس" على اسم الطالب الأمريكي الذي قتل في مارس 2016 في يافا وهو جندي سابق في جيش بلاده خدم في العراق وأفغانستان حيث تجند والداه بالإضافة للسناتور "غرهام" لسن القانون.

وذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" أن مجلس الشيوخ انضم لمجلس النواب "الكونغرس" في المصادقة على قانون ميزانية بقيمة 1.3 ترليون دولار يشمل زيادة جوهرية في ميزانية الأمن.

الرئيس يتسلم قرار اعتماد القدس عاصمة دائمة للتراث العربي

رام الله – معا– 2018\3\23

استقبل الرئيس محمود عباس في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، عميد مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية المستشار خليل قراجه الرفاعي، بحضور قاضي قضاة فلسطين، مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية محمود الهباش وعدد من المسؤولين.

وتسلم الرئيس من المستشار الرفاعي قرار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الذي اعتمد مدينة القدس عاصمة دائمة للتراث العربي، واعتبار 2019 عام التراث المقدسين خلال اجتماع في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة مؤخرا.

حملة "فوضناك" لمساندة عباس تثير جدلا على فيسبوك

لندن- عربي21 23\3\2018

أثارت حملة تغريد إلكترونية، أطلقتها حركة فتح لمساندة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس؛ جدلا كبيرا على مواقع التواصل الاجتماعي ما بين مؤيد ومعارض، خصوصا أن الحملة تتزامن مع تهديدات أطلقها عباس لفرض عقوبات جديدة على قطاع غزة، ردا على حادثة تفجير عبوة في موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله قبل 10 أيام.

وقالت إدارة الحملة في بيان صحفي وصل إلى "عربي21" نسخة منه، إن عدد المشاركين في الحملة حتى مرور ساعتين من انطلاقتها تجاوز (125) ألف مشارك، مؤكدة أن الحملة مستمرة حتى وصولها إلى مليون مشترك بالحد الأدنى.

ودعت الجماهير الفلسطينية إلى الاستمرار بالمشاركة الفعالة مع الحملة الإلكترونية، حتى بلوغ أهدافها المرجوة، دون إيضاح ماهية هذه الأهداف.

وترصد "عربي21" أبرز المنشورات المشاركة في حملة "فوضناك" على موقع "فيسبوك"، سواء المؤيدة لسياسة عباس وقراراته أو المعارضة له.

قراءة نقدية في خطاب عباس بشأن تفجير غزة

محسن صالح الجزيرة نت 23\3\2018

هناك ثلاث رسائل ضمنية حملها خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في اجتماع القيادة الفلسطينية برام الله (19 مارس/آذار 2018).

الرسالة الأولى إعلان فشل المصالحة وفق النموذج الموقع سنة 2011 والملاحق التالية؛ والثانية رغبة قيادة السلطة (قيادة حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية) في الهيمنة على المشروع الوطني الفلسطيني دونما شراكة حقيقية.

والثالثة رغبة قيادة السلطة في مواصلة التزاماتها تجاه "إسرائيل" ومسار التسوية واتفاق أوسلو، من إخضاع قطاع غزة لاستحقاقات وسقف هذا المسار، رغم كل ما يُقال عن إحباطها من الأميركان والإسرائيليين.

هل يستحق الأمر أن يُهدم النظام / التعايش السياسي الفلسطيني، بسبب حادث لم يتم التأكد من معرفة فاعليه؟

كان الخطاب الذي ألقاه عباس صادماً في الوسط الفلسطيني، وكان مستغرباً مستوى الشتائم والاتهامات التي كالها عباس لحركة حماس، بشكل لا يتناسب مع زعيم سياسي. كان بإمكان زعيم مثله أن يترك مهمة الهجوم الإعلامي والشتائم لأحد كوادر أو موظفي الدرجة الثالثة.

واللافت للنظر أن وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) –التي نشرت نص خطاب عباس– حذفت منه عبارات أو كلمات يبدو أنها شعرت (نيابة عن الرئيس) بالحرج في نشرها، فحذفت قول عباس "بكل حقارة ونذالة" عندما قال إن حماس وقفت وراء هذا الحادث وارتكبته.

كما حذفت جملة متعلقة بحماس عندما قال إن "الكنادر والصرامي ستنصب على رؤوسهم، على رؤوس أكبرهم وأصغرهم". وحذفت أيضاً لفظة "ابن الكلب" في شتم السفير الأميركي لدى الكيان الإسرائيلي.

يحاول هذا المقال أن يناقش ثلاث قضايا فقط مما أورده عباس في خطابه:

القضية الأولى: محاولة الاغتيال؛ فهناك أسئلة كبيرة تضع نفسها برسم الإجابة من عباس: أولها لماذا الإصرار الغريب والحاسم بأن حماس وراء الانفجار قبل اكتمال التحقيقات؛ بمعنى أن عباس يعرّض مشروع المصالحة وإعادة بناء المشروع الوطني للانهيار بناء على معطيات غير مؤكدة.

وثانيها لماذا رفضت حكومة السلطة برام الله التعاون مع الأجهزة الأمنية في القطاع؟ فقد وُجدت عبوة أخرى لم تنفجر (على بعد 37 متراً) مرتبطة بشريحة هاتف، وتُوصّل إلى طرف خيط. غير أن الحكومة قامت بأمر شركتيْ "جوال" و"الوطني" بعدم تسليم كشف أسماء مستخدمي أرقام هواتف الشركتين ساعة وقوع الانفجار، وهو ما أبقى المجرم حراً.

وثالثها أن الطرف الإسرائيلي –حسب إذاعة الجيش الإسرائيلي والقناة الإسرائيلية الثانية– أبلغ حكومة عباس أن كاميراته عند معبر بيت حانون (إيرز) –الذي يتولىالجانب الفلسطيني منه أمن سلطة رام الله– كشفت عبور ثلاثة أشخاص معهم حقيبة. وأنهم قطعوا الشارع حيث مكان الانفجار ومكثوا عشرين دقيقة؛ وأن الإسرائيليين أبلغوا أمن السلطة بتلك المعلومات لمعرفة حقيقتهم، ولم يتلق توضيحات.

ورابعها أن الأجهزة الأمنية في غزة تتمتع بكفاءة عالية لا تقل عن نظيرتها في الضفة، وأن شعور المواطن في غزة بالأمن هو أعلى أو لا يقل عن شعور المواطن بالضفة في السنوات الماضية؛ وفق استطلاعات رأي قامت بها مؤسسات موجودة في الضفة نفسها.

فلماذا لا تمارس هذه الأجهزة عملها الطبيعي؟ وإذا كان ثمة طعن بولاء الأجهزة الأمنية بغزة لحماس أو لبرنامج المقاومة؛ فلماذا لا يحق لقوى المقاومة أيضاً أن تطعن في ولاء قيادات أو ضباط الأجهزة الأمنية بالضفة التي تُنسق مع الاحتلال ودربها الأميركان، ويأتي جزء كبير من ميزانيتها من الداعم الغربي، وتقمع الانتفاضة وتطارد رموز المقاومة؟

وخامسها سؤال جوهري عادة ما يتم سؤاله أمنياً وسياسياً في حالات كهذه؛ وهو: من المستفيد من عملية التفجير؟! ثمة إجماع على أن حكومة عباس هي المستفيد الأكبر، لرغبتها في استعجال السيطرة المباشرة على ملف الأمن بغزة (قبل استكمال ترتيبات المصالحة)، عبر إظهار اضطراب الوضع الأمني في القطاع.

وأن المتضرر الأكبر هو حماس التي قامت بخطوات كبيرة السنة الماضية باتجاه المصالحة وباتجاه فكّ الحصار عن غزة. وكان الملاحظ الإجماع الشامل بين كل قيادات حماس على إدانة العملية والمطالبة بكشف فاعليها، لدرجة أن أحد مسؤولي حماس طالب بتعليق الفاعل على المشنقة، حتى ولو كان يحيى السنوار نفسه (جريدة الحياة، 22 مارس/آذار 2018).

وسادسها هو الإخراج الرديء لما سُمي بعملية التفجير؛ وهي لعبة مكرورة وممجوجة تقوم بها عادةً جهاتٌ لها مصلحة خاصة في خلط الأوراق وإفساد الأوضاع.

والذي يعرف حماس يعلم تماماً حرصها على سمعتها، وعلى أمن من يدخل إلى مناطق تحت هيمنتها؛ ولنفترض جدلاً أنها تريد أن تغتال شخصاً سياسياً (وهذا ليس في سلوكها)، فلن تلجأ إلى هذه الطريقة الرديئة المكشوفة في العمل.

القضية الثانية: فزاعة التمكين؛ يقول أبو مازن إنه بعد نحو ستة أشهر من اتفاق القاهرة (12 أكتوبر/تشرين الأول 2017) فإن تمكين الحكومة كانت نتيجته صفرا؛ وأن من يقول غير هذا فهو "كذاب ومنافق"؛ حسب تعبيره.

والملاحظة الأولى: أن هناك من قيادات فتح أنفسهم من تحدثوا عن التعاون الإيجابي في تسليم الوزارات والمؤسسات إلى الحكومة (د.محمد اشتية في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2017؛ وعزام الأحمد في 8 ديسمبر/كانون الثاني 2017).

الملاحظة الثانية: أن اتفاق القاهرة الأصلي (4 مايو/أيار 2011) لم يتطرق إلى تسليم الأجهزة الأمنية أو سلاح المقاومة للحكومة، والإطار العام يتحدث عن إصلاح الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع (وليس في القطاع وحده)، وفق مسار متفق عليه.

كما أن اتفاق القاهرة الأخير (12 أكتوبر/تشرين الأول 2017) ينص على عقد اجتماع أمني مشترك بين قيادات أمن السلطة ونظرائهم في القطاع، لبحث آليات إعادة بناء الأجهزة الأمنية.

الملاحظة الثالثة: أن الالتزامات تجاه ملف المصالحة –بما في ذلك تمكين الحكومة– فيها مسارات متوازية واستحقاقات متبادلة. وبينما تضغط قيادة فتح أو السلطة برام الله على الطرف الآخر فقط لتنفيذ استحقاقات محددة؛ فإنها لم تلتزم بما يليها من استحقاقات.

فقد أصرَّ عباس على استمرار فرض العقوبات على غزة حتى بعد أن قامت حماس بحلّ اللجنة الإدارية 17 سبتمبر/أيلول 2017، رغم أنه وعد برفعها إذا حُلَّت اللجنة؛ واستمرت العقوبات بعد توقيع اتفاق القاهرة كذلك.

كما تمّ تسليم حكومة عباس كافة معابر القطاع وبالتالي جباية كافة جماركها، وبقيت قضية أكثر من 22 ألف موظف عينتهم حكومة تسيير الأعمال في القطاع دونما حسمٍ، رغم الوعود بالانتهاء من ذلك مع مطلع فبراير/شباط 2018.

الملاحظة الرابعة: لماذا يرى عباس التمكين للحكومة في كافة الجوانب المدنية "صفراً"؟ ولماذا يُصرّ على أنه إذا لم تسيطر حكومته على الأمن والمقاومة في القطاع فإن النتيجة "صفر"؟

يعلم عباس وحكومته أن جوهر الانقسام الفلسطيني يتمحور حول مساريْ التسوية والمقاومة، وأن برنامج المصالحة أجَّل حسم أولويات العمل الوطني والبرنامج السياسي بانتظار انتخابات المجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني، واستيعاب منظمة التحرير لكافة القوى الفلسطينية؛ وهو ما لم يتم حتى الآن.

الملاحظة الخامسة: عباس نفسه قال في كلمته أمام مجلس الأمن الدولي "إننا أصبحنا سلطة بدون سلطة، وأصبح الاحتلال بدون كلفة، نحن نعمل عند الاحتلال" (وكالة وفا، 20 فبراير/شباط 2018). وقبل ذلك أوضح عباس –في مقابلة مع قناة "اليوم" المصرية (في برنامج "القاهرة اليوم" مع عماد الدين أديب)– إنه "عايش تحت البساطير الإسرائيلية".

أما صائب عريقات –أمين سر اللجنة التنفيذية والمسؤول عن ملف مفاوضات التسوية– فقال في مقابلة مع قناة "إسرائيل" الثانية (في فبراير/شباط 2018) إن الرئيس الحقيقي للشعب الفلسطيني هو وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، ورئيس الوزراء الفلسطيني الحقيقي هو منسق أعمال الحكومة يوآف مردخاي!!

وفي الوقت نفسه؛ فإن عباس يُصرّ في خطابه على أنه إما أن تتولى حكومته المسؤولية كاملة (فوق الأرض وتحت الأرض)، أو تتحمل حماس (سلطة الانقلاب على حدّ تعبيره) المسؤولية كاملة.

عباس –الذي لا يؤمن بالعمل المسلح ويصرح علناً بأن "الانتفاضة الفلسطينية المسلحة دمرتنا"– يريد لقوى المقاومة أن تسلمه أمنها وأسلحتها، حتى قبل أن يخطو خطوة واحدة في إصلاح المؤسسات الدستورية والتشريعية والتنفيذية للشعب الفلسطيني؟!

والسؤال الذي على عباس ورفاقه وحكومته أن يجيبوه: هل تتوقع أن تُسلّم قوى المقاومة أسلحتها وإدارتها لمن يعمل عند الاحتلال الإسرائيلي؟! وهل سترضى قوى المقاومة أن يُحقق الاحتلال الإسرائيلي –بسلطة خاضعة له ولاشتراطاته– ما فشل في تحقيقه طوال 11 سنة من الحصار وثلاث حروب مدمرة؟!

إن ما تقوله المقاومة هو أن على عباس ألا يتوقع من غزة –التي جبلت الأرض بالدم والعرق والدموع– أن ترحب بـ"حصان طروادة" فلسطيني يحقق ما فشل فيه الإسرائيلي.

الملاحظة السادسة: عرضت حماس وقوى المقاومة اقتراحاً بأن يكون هناك جيش وطني، تحت قيادة موحدة للشعب الفلسطيني؛ بحيث يستوعب العملَ المقاومَ في داخله، فلماذا تجاهله عباس؟

الملاحظة السابعة: ما دمنا نتحدث عن التمكين؛ فلماذا لا يُفتح هذا الملف على مصراعيه، لنكتشف حقيقة "الأصفار" الفلسطينية، ومن يتحمل مسؤوليتها:

فهناك صفر تمكين في إعادة بناء وإصلاح منظمة التحرير؛ وصفر تمكين في الشراكة الوطنية في مؤسسات السلطة بالضفة؛ وصفر تمكين في تفعيل العمل لمؤسسي الفلسطيني في الخارج؛ وصفر تمكين لعمل الإطار القيادي الموحد للشعب الفلسطيني.

وكل هذه الأصفار هي أساساً من مسؤوليات القيادة الفلسطينية التي يقف عباس على رأسها؛ وهي قضايا أكثر جوهرية من مجرد ترتيبات داخلية (ضمن منظومة أوسع) في قطاع غزة.

الملاحظة الثامنة: لماذا لا يستذكر عباس قصة تجربة "التمكين" أيام الحكومتين العاشرة والحادية عشرة التي قادتها حماس 2007/2006.

ولا تتسع سطور هنا لعشرات الأدلة والشواهد على كيف قام عباس ومؤيدوه بتعويق وإفشال حكومة حماس، منذ أن نزع عدداً من صلاحياتها قبل أن تبدأ العمل، وكيف رفضت الأجهزة الأمنية للسلطة الخضوع للحكومة، وكيف كانت تحدث "الفوضى المنظمة" في قطاع غزة على طريقة "الخمسة بلدي".

وكيف أن وزير الداخلية في حكومة التوافق هاني القواسمي اضطر للاستقالة لأنه لم يكن يملك حقّ استدعاء أي شرطي أو ضابط لمقابلته، إلا عبر المسؤول الفتحاوي في الأمن العام رشيد أبو شباك، وأن عباس نفسه سلب وزير الداخلية صلاحياته المالية والإدارية.

وباختصار؛ فإن قضية التمكين إذا أريد لها أن تسير بشكل صحيح، فلتكن على قاعدة إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، وعدم فرض الهيمنة المسبقة على الآخر، وإنفاذ برنامج المصالح وفق المسارات المتوازية المتفق عليها.

القضية الثالثة: فزاعة الانقلاب؛ الرئيس عباس يرى أن عدم الاعتراف بأن ما حدث بغزة في صيف 2007 كان "انقلاباً" هو "دونية"؛ ويؤكد أن الذي جرى هو "انقلاب حقيقي قامت به أميركا و"إسرائيل". وأن ما يعرف بـ"الربيع العربي" هو "ربيع أميركي" بدأ في غزة!!

لم يكن للمرء أن يتخيل كيف يمكن أن تصل الخصومة بالرئيس عباس إلى هذه الدرجة؟ وبعيداً عن أي ألفاظ قد تخطر على الذهن لوصف هذا السلوك؛ فإن ما قاله لا يستند إلى أساس علمي ولا موضوعي ولا معلوماتي. وليتفضل –هو وأجهزة معلوماته ومخابراته، وكل من يؤيده من باحثين وعلماء وأكاديميين متخصصين– بإثبات ما قاله؟!

من ناحية ثانية؛ إذا كان عباس يؤمن باحترام النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية التي يرأسها، فليوافق على تشكيل لجنة محترفة متخصصة تدرس الأمر، وتخبرنا بما إن كان ما فعلته حكومة التوافق –برئاسة إسماعيل هنية– من الاستعانة بكتائب القسام لفرض الأمن بالقطاع (بعد محاولة الأجهزة الأمنية الموالية لعباس إسقاط الحكومة) انقلاباً على النظام السياسي الفلسطيني أم لا؟!

ومن ناحية ثالثة؛ لماذا تقوم حماس بالانقلاب على نفسها؟! وهي تملك أغلبية ساحقة في المجلس التشريعي تمكنها من تشكيل أي حكومة أو إسقاطها!!

ومن ناحية رابعة؛ الذي قام باتخاذ قرار فرض الأمن في القطاع هو رئيس وزراء حكومة شرعية وهو نفسه وزير الداخلية؛ فعلى مَن ينقلب؟!

ومن ناحية خامسة؛ الرئيس عباس شكّل حكومة طوارئ وحوّلها إلى حكومة دائمة، دون أن تأخذ شرعيتها من المجلس التشريعي الفلسطيني، ودونما محاسبة أو مراقبة أو متابعة؛ وهو يدير حكومته بهذا الشكل طوال سنوات؟! فهل هذه شرعية؟! أم هي في إحدى صورها انقلاب على العمل الدستوري الفلسطيني؟!

وحتى عندما توافق مع حماس على تشكيل حكومة رامي الحمد الله، فإنه بعد ذلك "انقلب" على توافقه، وأجرى تعديلات عليها فرضها فرضاً دونما استشارة أو توافق.

ومن ناحية سادسة؛ إذا كان عباس حريصاً على الشرعية، فلماذا يُعطّل المؤسسة التشريعية طوال 11 سنة ماضية؟! وهي العمود الأساسي الموازي لعمله التنفيذي؟! أليس هذا انقلاباً على العمل المؤسسي الدستوري؟!

ومن ناحية سابعة؛ الرئيس عباس نفسه حول السلطة الفلسطينية إلى نظام "الشخص الواحد" بالإمساك بالصلاحيات التنفيذية والتشريعية الفلسطينية.

وفوق ذلك؛ فإن عباس يرأس منظمة التحرير ويمسك بكافة أدوات القوة والسيطرة فيها، ويرأس دولة فلسطين؛ ويرأس الإطار القيادي المؤقت الذي قام بتعطيله عن أي دور فعّال، وهو نفسه الذي يرأس حركة فتح ويملك مفاتيح السيطرة داخلها.

ولذلك؛ فإن الذي يملك "المفاتيح" ويستحوذ على مفاصل السلطة عليه القيام بفتح "الأبواب" لبيئة عمل سياسي صحي فلسطيني، بدلاً من اتهام من لا يملك ولو بعضاً من سلطاته.

ومن ناحية ثامنة؛ فإن اتهام أميركا و"إسرائيل" بدعم حماس في السيطرة على غزة يبدو عجيباً، ولا يمكن أخذه بجد. فالسلطة التي تدعمها أميركا مالياً هي سلطة الرئيس عباس، وهي التي تدرب أميركا أجهزتها الأمنية.

والسلطة التي تخضع للاحتلال الإسرائيلي وتنسق أمنياً معه، وتخضع لاشتراطاته وتطارد المقاومة؛ هي سلطة الرئيس عباس. والقيادة التي وافقت على التنازل عن معظم فلسطين (77%) والاعتراف بـ"إسرائيل"؛ هي القيادة والجهة التي يمثلها الرئيس عباس.

والحروب الثلاث المدمرة التي خاضتها القوات الإسرائيلية ضدّ قطاع غزة كانت ضدّ مشروع المقاومة الذي تقوده حماس، وليس ضدّ سلطة الرئيس عباس في رام الله. وحماس متهمة بالإرهاب لدى أميركا والعالم الغربي، بينما يُفرش السجاد الأحمر لعباس ورجال سلطته في تلك البلدان. وباختصار؛ فإن "الذي بيته من الزجاج، عليه ألا يرمي الناس بالحجارة"!!

***

وأخيراً؛ فإن خطاب الرئيس عباس –في رأي كاتب هذه السطور– أساء إليه، كما أساء لحركة فتح والسلطة برام الله، أكثر مما أساء إلى حماس.

وإذا كان عباس يتحدث عن مواجهة صفقة القرن فالأصل أن يفتح صدره للشراكة الفلسطينية، وأن يستقوي بخط المقاومة، وأن يسارع لإصلاح المنظومة السياسية الفلسطينية التي يقف على رأسها، والتي يعلم الجميع كم هي مهترئة وضعيفة ومتردية؛ لا أن يقوم بإعادتنا إلى المربع الأول من التنازع والانقسام، ومحاولات الهيمنة لتحقيق اشتراطات أوسلو التي عفا عليها الزمن.

بعد اتضاح خيوط المؤامرة " الحقيرة".. أبو مرزوق يطالب عباس بالاعتذار عن خطابه الأخير

أمد/ الدوحة: 24\3\2018

قال الدكتور موسى أبو مرزوق عضو المكتب السياسي لحركة "حماس"، اليوم الجمعة أن مؤامرة اغتيال رئيس الوزراء رامي الحمد الله اتضحت خيوطها .

وفي تغريدة له عبر مدونته على تويتر قال متسائلا :" بعد أن اتضحت كل خيوط المؤامرة "الحقيرة" بتفجير موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله في غزة ، والذي أعقبه خطاب غير مسبوق سياسيًّا ودبلوماسيًا لأبو مازن، وتم سحب الكلمات غير اللائقة من خطابه في الصحافة الرسمية، فهل يعتذر الرئيس عما بدا منه، ويتبع ذلك تصحيحا في المسار السياسي والتعامل الداخلي مع مكونات المجتمع الفلسطيني؟ "

برهوم: الأيام القادمة ستثبت تورط مسؤولين بالسلطة بحادثة تفجير موكب الحمد الله

غزة – صفا 2018\3\23

قال الناطق باسم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فوزي برهوم، إن إصرار مسؤولين بالسلطة على تكثيف اتهامهم إلى حركة حماس بتفجير موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله، هو "تأكيد على تورطهم المباشر فيها، وهذا ما ستثبته الأيام القادمة".

واعتبر برهوم في تصريح نشره على حسابه في "فيسبوك"، مساء الجمعة، أن رفض هؤلاء المسؤولين انتظار إعلان نتائج التحقيق، "يعكس أزمتهم الحقيقية جراء انكشاف تفاصيل الجريمة".

ونجحت الأجهزة الأمنية في غزة في غضون فترة وجيزة من كشف حيثيات التفجير والمتهم الرئيسي فيها أنس عبد المالك أبو خوصة، والذي قتل أمس باشتباك مسلح أدى أيضا إلى مقتل مساعده واستشهاد عنصرين من الأجهزة الأمنية.

وتواصل الأجهزة الأمنية تحقيقاتها في عملية التفجير والجهة التي تقف خلفها، وتعهدت بإعلان كافة التفاصيل بعد الانتهاء من كل التحقيقات.

الرئيس عباس الى عمان للقاء الزعنون وعريقات يؤكد : الوضع الراهن يحتم عقد المجلس الوطني دون اي تأخير

القدس – "القدس" دوت كوم – محمد ابو خضير – 2018\3\23

يجتمع الرئيس محمود عباس (ابو مازن) اليوم الجمعة في العاصمة الأردنية عمّان، مع رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، وذلك لبحث التحضيرات الجارية لعقد المجلس الوطني.

واكد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وعضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)، الدكتور صائب عريقات، لـ (القدس) ان المجلس الوطني سيعقد في الموعد الذي حدده الرئيس في نيسان المقبل، "لان هذه الخطوة من اهم خطوات الارتكاز في المرحلة المقبلة للحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، وللحفاظ على البيت السياسي والمعنوي للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده".

وقال عريقات :"ان الوضع الراهن يحتم عقد المجلس الوطني الفلسطيني دون اي تأخير او تغيير ولا يحق لأي جهة كانت وضع العراقيل او التهديد بعدم الحضور، لان المرحلة القادمة تتطلب برنامج سياسي يقوم على اساس الحفاظ على المشروع الوطني الفلسطيني، ورفض قرار الإدارة الاميركية باعتبار القدس المحتلة عاصمة موحدة لإسرائيل ونقل السفارة اليها، ورفض الإملاءات والخروج على القانون الدولي".

واضاف: "انه لابد من انتخاب مجلس وطني جديد ومجلس مركزي جديد وتفعيل جميع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية .. هذه نقطة مفصلية مرحلية مهمة جداً ولابد من إتمامها".

ورداً على سؤال حول ان كان هناك اجماع داخل فصائل منظمة التحرير على حضور اجتماع المجلس الوطني ؟ وهل انتهت الخلافات مع الجبهة الشعبية، رد عريقات بالقول :"النقاشات مستمرة بين كافة فصائل العمل السياسي الفلسطيني حول هذا الموضوع، والامور تسير بالاتجاه الصحيح، ومعظم الفصائل اعلنت عن موافقتها، وهناك فصائل مازالت بصدد النقاش الداخلي".

وشدد عريقات على "ان عقد المجلس الوطني الفلسطيني مصلحة وطنية عليا وخطوة تمكننا من مواجهة قرارات الرئيس الاميركي الاملائية التصفوية وخاصة القرار الذي يتعلق بالقدس المحتلة ونقل السفارة ".

ورداً على سؤال حول التعيينات الجديد في الادارة الاميركية والتي كان اخرها تعيين السياسي المتطرف جون بولتون في منصب مستشار الأمن القومي، وهو المعروف بمعاداته للفلسطينيين وحقهم في إقامة دولتهم، قال عريقات لـ (القدس) :"في الحقيقة معظم الإدارات الاميركية السابقة كانت منحازة لإسرائيل،

ولكن ما يميز هذه الإدارة (ادارة ترامب) انها قررت قطع كل الخطوط الحمراء مع القانون الدولي والشرعية الدولية".

واضاف ان ممارسات هذه الإدارة وقرار ترامب اعتبار القدس المحتلة وفق القانون الدولي والشرعية الدولية، عاصمة لإسرائيل، مخالفة واضحة وصريحة للقانون الدولي، وهذا ينطبق على قرار نقل السفارة.

واشار عريقات الى ان مواقف الولايات المتحدة منذ العام ١٩٦٧ كانت ثابتة لجهة اعتبار القدس مدينة محتلة، ورفض الاستيطان باعتباره غير شرعي، بيد ان هذه الإدارة قطعت كل الخطوط الحمراء وانتهكت القانون الدولي والشرعية الدولية ففقدت دورها.

بدوره قال، السفير الفلسطيني في العاصمة الأردنية عمان، عطا الله خيري، "أن الرئيس (ابو مازن) قادم إلى عمان للقاء الزعنون تحضيراً لاجتماعات المجلس الوطني نهاية إبريل (نيسان) المقبل"، مؤكداً أن اللقاء سيكون غدا السبت، وأن جدول أعمال الرئيس عباس يتضمن لقاء شخصيات فلسطينية أخرى، دون تحديدها، فيما اكد عريقات لـ (القدس) أن الرئيس توجه إلى عمّان في زيارة "خاصة" تستمر يومين.

تفجير غزّة يبدّد آمال الفلسطينيّين بنجاح المصالحة

بقلم عدنان أبو عامر المينتيور 2018\3\23

ببعد دخول رئيس الحكومة الفلسطينيّة رامي الحمد الله ورئيس جهاز المخابرات العامّة اللواء ماجد فرج إلى قطاع غزّة من معبر بيت حانون في 13 آذار/مارس، وقع انفجار بموكبهما، بعبوات ناسفة على جانب الطريق بين المعبر ومدينة غزّة، زرعها محترفون كما وصفهم محمد منصور وكيل وزارة الداخلية الفلسطينية برام الله، يوم 14 مارس في تصريح لإذاعة فلسطين، وفيما أصيب 7 من الحرّاس، لم يصب الحمد الله وفرج بأذى.

وفيما أعلن الحمد الله بعد وقت قصير من الانفجار خلال افتتاح مشروع محطة الصرف الصحي شمال قطاع غزة، أنّه تمّ تفجير 3 سيّارات في موكبه، ثمّ غادر القطاع بعد ساعتين على وصوله، خرجت بعد دقائق قليلة على الانفجار ردود الفعل الفلسطينيّة.

ففي حين قال الناطق باسم حكومة التوافق الفلسطينيّة يوسف المحمود إنّ قيادات من حماس رفضت استقبال الحمد الله في قطاع غزّة، ممّا يشير إلى تورّطها في محاولة الاغتيال، أدان المتحدّث باسم حماس حازم قاسم التفجير لأنّه يستهدف تخريب المصالحة.

وطالبت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين بألّا يؤثّر التفجير سلباً على المصالحة، ووصفت حركة الجهاد الإسلاميّ التفجير بجريمة تستهدف العبث بمستقبل الوحدة الوطنيّة.

قال المتحدّث باسم وزارة الداخليّة والأمن الوطنيّ في غزّة إياد البزم لـ"المونيتور" إنّ "الوزارة منذ اليوم الأوّل للتفجير تجري تحقيقات على مدار الساعة، وسيتمّ الإعلان عن نتائجها فور الانتهاء منها، وهناك تواصل مع مكتب اللواء محمد منصور وكيل وزارة الداخلية الفلسطينية في رام الله ومكتب السيّد رامي الحمد الله كونه رئيسا للوزراء ووزيراً للداخليّة، ونرسل إليه التقارير أوّلاً بأوّل لإطلاعه على آخر التحقيقات، حيث تحقّق الوزارة مع عدد من المشتبه بهم".

وأعلن مدير قوى الأمن الداخليّ في غزّة اللواء توفيق أبو نعيم في بيان صحافيّ في 15 آذار/مارس الإمساك بطرف خيط قويّ في قضيّة التفجير، وتنفيذ عمليّات اعتقال ومداهمة عدّة في الأيّام الأخيرة، دون أن يوضح عدد المعتقلين والموقوفين.

وفيما أعلنت وزارة الداخلية بغزة ببيان لها يوم 22 مارس أن قوة أمنية فلسطينية داهمت منزلا بمخيم النصيرات وسط قطاع غزة، تحصن به أنس أبو خوصة المتهم الرئيس بتنفيذ تفجير موكب الحمدلله، أسفر عن مقتله وأحد مساعديه ورجلي أمن، لكن حكومة التوافق برام الله أصدرت بيانا في ذات اليوم 22 مارس، رفضت فيه رواية حماس عن مقتل المتهم، واتهمت الحركة برسم وتنفيذ سيناريوهات مشوهة واختلاق روايات واهية، وإن الحكومة تجدد تأكيدها أن حماس تتحمل المسؤولية الكاملة عن محاولة اغتيال الحمدلله.

شكّل التفجير مفاجأة غير سارّة للفلسطينيّين، وتحديداً لحماس، التي ما زالت تسيطر على غزّة ميدانيّاً وأمنيّاً، على الرغم من تسليمها الوزارات إلى حكومة التوافق برئاسة الحمد الله، بموجب اتّفاق المصالحة في تشرين الأوّل/أكتوبر 2016، وهو مثار خلاف مع فتح وأحد معيقات تحقيق المصالحة في صورة كاملة.

ويشكّل التفجير ربّما مؤشّراً سلبيّاً إلى عدم إحكام حماس قبضتها الأمنيّة في غزّة، فتأمين موكب الحمد الله داخل القطاع من صلب صلاحيّاتها الأمنيّة، ممّا يضع علامات استفهام حول التراخي الأمنيّ في غزّة، كما تجلّى في محاولة اغتيال أبو نعيم ذاته في تشرين الأوّل/أكتوبر 2017، واغتيال أحد مسؤولي حماس العسكريّين مازن فقهاء في آذار/مارس 2017.

أبلغ مسؤول فلسطينيّ مقرّب من محمود عبّاس، أخفى هويّته، "المونيتور" بأنّ "التفجير لا يمكن أن يتمّ من دون موافقة حماس، سواء إن نفّذه أحد عناصرها، أم مجموعات خارجة عنها، وفي الحالتين، فإنّ الحركة مدانة، لأنّ الأمن في غزّة لم يعد قائماً، ممّا يتطلّب من القيادة الفلسطينيّة اتّخاذ إجراءات جديدة تجاه غزّة في الأيّام المقبلة، فالمصالحة ستصبح في مهبّ الريح، إن لم تستلم الحكومة الملفّ الأمنيّ في غزّة كاملاً، والتفجير يشكّل حافزاً لذلك".

توالت اتّهامات فتح لحماس بالمسؤوليّة عن التفجير، فاللواء فرج اتّهم بعد دقائق منه من يسيطر على غزّة بالمسؤوليّة عنه، قاصداً حماس، ثمّ توعّد قاضي قضاة فلسطين محمود الهبّاش في 16 آذار/مارس باتّخاذ إجراءات صارمة ضدّ حماس، أمّا عضو اللجنة المركزيّة لفتح روحي فتوح فطالب في 15 آذار/مارس، بتشكيل لجنة تحقيق عربيّة ودوليّة بالتفجير.

قال الناطق باسم حماس فوزي برهوم لـ"المونيتور" إنّ "من خطّط لحادثة التفجير، يهدف إلى مفاقمة معاناة غزّة، بفرض المزيد من العقوبات عليها، وفصل الضفّة الغربيّة عن الوطن الفلسطينيّ، لكنّ غزّة لن تكون

ضحيّة التنافس بين مسؤولي السلطة الفلسطينيّة من أجل صناعة أمجاد وهميّة، وإرضاء الاحتلال الإسرائيليّ".

وفي 17 مارس أغلقت وزارة الداخلية بغزة شركة الوطنية موبايل لأنها لم تتعاون معها في التحقيقات الأمنية بغزة حول تفجير موكب الحمدالله، ثم أعيد فتح مقر الشركة يوم 20 مارس.

ذكرت صحيفة الحياة الصادرة في لندن في 17 آذار/مارس أنّ الأجهزة الأمنيّة في الضفة الغربية سلّمت الرئيس عبّاس أسماء عناصر من حماس نفّذوا التفجير. وأكّد الناطق باسم الأجهزة برام الله اللواء عدنان الضميري على صفحته على الـ"فيسبوك" يوم الانفجار أنّ حماس هي المتّهم رقم واحد.

علم "المونيتور" من أوساط أمنيّة في غزّة، لم تكشف هويّتها، أنّ "منفّذي التفجير زرعوا عبوتين زنة الواحدة 15 كغ، محلّيّتي الصنع، ومعدّتين للتفجير عن بعد، وقد نجح تفجير العبوة الأولى، بينما أدّى خلل فنّيّ إلى تعذّر انفجار الثانية التي زرعت على بعد 40 متراً عن الأولى".

ربّما يعلم الفلسطينيّون أنّ حماس تمتلك من الإمكانات التفجيريّة والقدرات العسكريّة ما يجعلها قادرة على تنفيذ انفجار قويّ، يحقّق النتائج المرجوّة منه، باغتيال من تريد القضاء عليهم، ممّا يضع شكوكاً من الناحية العملياتيّة حول مسؤوليّة الحركة عن التفجير.

كما تعلم حماس أنّ هذا التفجير قد يمنح السلطة الفلسطينيّة ضوءاً أخضر بممارسة المزيد من العقوبات على غزّة، ممّا يزيد من الضغوط على الحركة، التي تعاني في الشهور الأخيرة من زيادة أوجه الضائقة الإنسانيّة في القطاع.

قال أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة الأمّة في غزّة حسام الدجني لـ"المونيتور" إنّ "هناك سيناريوهات محتملة لمن يقف خلف التفجير، بينهم إسرائيل بهدف ضرب علاقة فتح وحماس، وإطالة أمد الانقسام، أو مجموعة غير منضبطة من حماس، غاضبة من سياسات الحمد الله تجاه غزّة، أو السلطة الفلسطينيّة ذاتها للتهرّب من المصالحة، وبغضّ النظر عن الجهة المتورّطة فإنّنا أمام تفجير يهدف إلى إفشال المصالحة، وعزل قطاع غزّة، وتصويره كياناً إرهابيّاً، وزيادة أزمة الثقة بين فتح وحماس".

حماس: سلوك السلطة بالمصالحة يشجع أمريكا على إجراءاتها العدائية

غزة – فلسطين أون لاين 23\3\2018

ربطت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) مساء الجمعة، بين سلوك السلطة الفلسطينية في التعامل مع ملف المصالحة واستمرار عقوباتها على قطاع غزة؛ بتشجع الإدارة الأمريكية انتهاج إجراءات عدائية ضد شعبنا.

وصادق الكونغرس الأمريكي اليوم على قانون حجب المساعدات المالية عن السلطة، طالما واصلت دفع مستحقات الأسرى والشهداء، كما سبقه مصادقة الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى على اقتراح قانون لاقتطاع تلك المخصصات من عائدات الضرائب الفلسطينية.

وشدد المتحدث باسم حماس حازم قاسم في تصريح صحفي، على أن "مشروع القانون في الكونجرس بوقف المساعدات عن السلطة، هو استمرار لسلوك الإدارة الأمريكي العدائي لشعبنا".

وأكد قاسم أن "سلوك السلطة في التعامل مع ملف المصالحة واستمرار عقوباتها على قطاع غزة؛ يشجع الولايات المتحدة على مثل هذه الإجراءات، ويضعف التعاطف الدولي مع مطالب شعبنا العادلة".

وتم تحويل القانون للبيت الأبيض للمصادقة عليه بشكل نهائي عبر الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، حيث يشمل القانون في أحد أفرعه قراراً يدعو لحجب المساعدات التي تقدمها واشنطن للسلطة طالما استمرت في دفع مخصصات الأسرى والشهداء.

وكان الرئيس محمود عباس قرر في مستهل اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برام الله الاثنين الماضي فرض إجراءات "وطنية ومالية وقانونية" على قطاع غزة على خلفية التفجير الذي استهدف موكب رئيس الوزراء الذي اتهم حماس بالمسؤولية الكاملة عنه. وشن هجوما كبيرا عليها، حيث اعتبرت تصريحا المسمار الأخير في نعش المصالحة الفلسطينية التي كانت تجري برعاية مصرية.

وفي 12 أكتوبر الماضي، وقعت حركتا "فتح" و"حماس" اتفاقًا لتطبيق بنود المصالحة في القاهرة برعاية مصرية، ورغم تسليم حماس معابر غزة ووزاراتها للسلطة؛ إلا أن المصالحة تعثرت بسبب حديث الحكومة عن عدم تمكينها في غزة ورفضها صرف رواتب موظفي غزة.

يشار إلى أن وزراء الحكومة زاروا قطاع غزة مرات عديدة، وتمت إعادة أعداد من الموظفين القدامى لوزاراتهم في القطاع، وقامت حركة حماس بتسليمهم كافة الوزارات والهيئات والمعابر، فيما بقيت معضلتا الجباية الداخلية وملف الموظفين الحاليين كعقبتين أمام إتمام المصالحة.

وفرض عباس قبل نحو عام إجراءات عقابية على غزة لإجبار حركة حماس على تسليم القطاع لحكومة الوفاق، وشملت خصم أكثر من 30% من رواتب موظفي السلطة، وتقليص الكهرباء، والتحويلات الطبية، وإحالة الآلاف إلى التقاعد المبكر الإجباري.

فلسطين تنتزع 5 قرارات تدين إسرائيل في مجلس حقوق الإنسان

بيت لحم – معا – 2018\3\23

اعتمد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مساء يوم الجمعة، 5 قرارات قدمتها منظمة التعاون الإسلامي تدين الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

واعتمد المجلس قرارا يؤكد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة.

كما صوت المجلس لصالح قرارا يدين أوضاع حقوق الإنسان فيفلسطين ويطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود 1967 والوقف الفوري لكل الانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، داعيا في الوقت نفسه لاتخاذ تدابير عاجلة لحماية حقوق الشعب الفلسطيني ووقف بناء الجدار العازل وأي تدابير تغير من البنية الجغرافية والديموغرافية للأراضي المحتلة، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية خاصة في القدس الشرقية المحتلة، وتفكيك المستوطنات الحالية وإلغاء جميع التشريعات التنظيمية الخاصة بالمستوطنات، وتعويض الفلسطينيين عن جميع الأضرار التي لحقت بهم بسبب الانتهاكات الإسرائيلية .

وأدان القرار هدم المنازل في القدس الشرقية المحتلة والطرد القسري للفلسطينيين، وحرمان المصلين الفلسطينيين من الوصول إلى الأماكن المقدسة بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة.

واعتمد المجلس أيضا قرارا يدين المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، ويؤكد أن كل المستوطنات التي أقامتها إسرائيل منذ عام 1967 غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة رئيسية أمام حل الدولتين والسلام الدائم والعادل.

ودعا المجلس في القرار لضمان المساءلة والعدالة وجبر الضرر للشعب الفلسطيني عن جميع الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي بما فيها في القدس الشرقية، وتنفيذ توصيات البعثة الدولية لتقصي الحقائق حول الآثار السلبية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني جراء المستوطنات الإسرائيلية بما في ذلك الأضرار التي لحقت بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، فضلا عن تنفيذ توصيات بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في النزاع في غزة عام 2009، وضمان توفير سبل الانتصاف الفعّال بما في ذلك التعويضات الكاملة عن الأضرار التي لحقت بالفلسطينيين .

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد قرارا يؤكد عدم شرعية أو قانونية كل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الجولان السوري المحتل ويعدها إجراءات باطلة ولاغية ودون أي أثر قانوني، بما في ذلك المستوطنات.

ويطالب القرار بالسماح بعودة سكان الجولان واسترداد ممتلكاتهم وجميع حقوقهم، كما يطالب إسرائيل بالكف عن فرض الجنسية والهوية الإسرائيلية على المواطنين السوريين في الجولان المحتل والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة المعتقلين.

وكان المراقب الدائم لبعثة دولة فلسطين لدى جنيف السفير إبراهيم خريشي،قال قبيل التصويت ان على المجلس انهاء مناقشة البند السابع، واعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه وعلى مقدمتها انهاء الاحتلال ووقف الانتهاكات الاسرائيلية بشكل كامل بحق الشعب الفلسطيني .

و طالب خريشي المجتمع الدولي ومنظماته وهيئاته باتخاذ خطوات وإجراءات جادة لردع حكومة الاحتلال لوقف كافة أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، من خلال وقف دعم الاستيطان بناء على ما جاء في الفقرة الخامسة من قرار مجلس الأمن 2334.

بولتون نذير شؤم على الفلسطينين

رام الله – معا– 2018\3\23

توقعت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي أن يؤدي تعيين جون بولتون مستشارا للأمن القومي الأمريكي إلى خلق "واقع مدمر" على الفلسطينيين والمنطقة.

وقالت عشراوي "هذا الرجل لديه تاريخ عريق في معاداة فلسطين، منذ أن كان في الأمم المتحدة (حين شغل منصب مندوب الولايات المتحدة لدى المنظمة الأممية)، حيث كان يدافع عن الحصانة الإسرائيلية".

ورجحت عشرواي أن يؤدي عمل بولتون في منصبه الجديد إلى زيادة التشدد في الموقفين الأمريكي والإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية وقالت: "بتعيينه باتت الأمور الآن واضحة واكتملت الدائرة، بأن الإدارة الأمريكية انضمت إلى الصهاينة المتطرفين وإلى المسيحيين الأصوليين والبيض العنصريين".

ورأت أن "هذا كله سيؤدي إلى واقع مدمر على فلسطين وعلى المنطقة وحتى العرب الذين يعتقدون أنهم يقيمون علاقات مع الولايات المتحدة، والذين لا يدركون أن هذه العلاقة هي علاقة استخدامية فقط من قبل الإدارة الأمريكية، وتنتهي بسحب أموال هذه الدول لصالح برامج الإدارة الأمريكية".

ووصفت : "كل هذه التطورات في الإدارة الأمريكية تصب في مصلحة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الذي يقوده (رئيس الوزراء الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو".

ترحيب إسرائيلي بتعيين بولتون

في المقابل، عبر وزراء إسرائيليون عن سعادتهم بتعيين المحافظ المتشدد جون بولتون مستشارا للأمن القومي الأمريكي باعتباره "صديقا لإسرائيل".

وقالت أيليت شاكيد، اليمينية المتشددة من حزب "البيت اليهودي" في بيان "يواصل الرئيس الأمريكي ترامب تعيين أصدقاء حقيقيين لإسرائيل في مناصب عليا، جون بولتون أحد البارزين منهم، ويتمتع بخبرة واسعة ولديه تفكير أصيل استثنائي".

وتابعت "هذا تعيين ممتاز.. لقد اتضح أن إدارة ترامب هي الأكثر ودية لإسرائيل على الإطلاق".

ووصف زعيم حزب "البيت اليهودي" نفتالي بينيت، هذا التعيين بأنه "عظيم"، مضيفا أن بولتون "خبير أمني استثنائي ودبلوماسي متمرس وصديق قوي لإسرائيل".

عن الوضع في الضفة ومخاوف الغزاة

ياسر الزعاترة الدستور 24\3\2018

عمليتان بطوليتان في غضون 48 ساعة، أصابتا الكيان الصهيوني بالهستيريا، عدد كبير من المقالات والتحليلات نشرتها الصحافة الإسرائيلية في قراءة ما جرى، لا سيما أن العملية الأولى يوم الجمعة قبل الماضي، كانت ناجحة حيث دهس بطل عددا من الجنود، فقتل اثنين، وأصاب اثنين آخرين، ثم أصيب واعتقل، فيما قتل شاب آخر الأحد حارس أمن صهيونيا بعملية طعن، قبل أن يلقى ربه شهيدا.

ما جرى ليس مفاجئا في واقع الحال، فهذه هي انتفاضة القدس التي مضى عليها 3 سنوات؛ تصعد وتهبط بين حين وآخر، لكنها لا تتوقف، وكل ذلك في سياق من التأكيد على حالة الرفض للاحتلال.

من تابع تفاعل الشارع الفلسطيني مع قضية الشهيد أحمد جرار، وتفاعله مع كل شهيد أو عملية يدرك أن المزاج العام في الشارع لا زال على حاله؛ لم يغادر مربع الانحياز لبرنامج المقاومة، في حين جاءت الأحداث السياسية المتلاحقة منذ اعتراف ترامب بالقدس عاصمة للكيان كي تعزز هذا المزاج.

من أهم القراءات الإسرائيلية لسياق العمليتين ودلالاتهما، ما كتبه الخبير الأمني والعسكري الصهيوني (إليكس فيشمان) في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، حيث قال: «يشير باحثو الاستخبارات إلى ثلاثة مراسي حافظت على مستوى عنف متدنٍ نسبيا في الساحة الفلسطينية خلال العقد الاخير، وهي: قدرة الإحباط لدى دوائر الأمن الإسرائيلية، التنسيق الامني مع السلطة والحفاظ على نسيج حياة معقول للمواطن الفلسطيني في الضفة. هذه المراسي؛ المرتبطة بعضها ببعض، تآكلت، فلم يتبق لإسرائيل اليوم مكاسب توزّعها على الفلسطينيين كي تكسب الهدوء والوقت. العمليات الفردية التي سجلت الانعطافة الاستراتيجية قبل نحو سنتين لم تعد منذ زمن بعيد عمليات أفراد، والمزاج في الشارع الفلسطيني يدل على تضعضع النظام القديم، سواء في غزة أم في الضفة. يوجد هنا ميل ثابت من التفتت الذي يبحث عن حدث دراماتيكي خارجي كي ينفجر ويؤدي الى الفوضى، أما الهدوء النسبي الذي ينقطع في عملية كهذه أو تلك، فمخادع. وحتى حكم حماس مهدد من الداخل، دون الحديث عن حكم «أبو مازن» الذي يوجد في نهاية طريقه السياسي». (انتهى الاقتباس).

ما ذكره «فيشمان» صحيح ومعروف في آن، وهو يعكس جوهر ما حدث منذ العام 2004، حيث جرى تصميم أجهزة أمنية جديدة من قبل «الجنرال دايتون»، تقوم عقيدتها الأمنية على عدم الصدام مع العدو،

مع قبول صيغة الاحتلال الفاخر، أي ترك قوات الاحتلال تتوغل في كل المناطق، بما فيها (أ) لاعتقال من تشاء. أما البعد الآخر، والذي صاغه توني بلير، فيقوم على ترتيب وضع فلسطيني جديد يختلف عما كان موجودا خلال انتفاضة الأقصى، من حيث الأمن والحواجز، والسماح بالعمل في مناطق 48، مع إشغال الناس بالمال والأعمال والاستيراد والاستثمار.

على أن ذلك لم يكن سوى جزءا من عملية دعائية تقول إن هذا المسار سيفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة عام 67، بما فيها القدس.

القضية الأهم أن مرور 14 عاما على هذه العملية الدعائية ما لبث أن استهلكها تماما، مع العلم أنه لولا الحسم العسكري في قطاع غزة، وما خلفه من انقسام حاد في المجتمع الفلسطيني، لما كان بالإمكان استمرار تسويق هذه اللعبة، أو توفير الصمت عليها كل هذا الوقت، في ظل تصاعد الاستيطان والتهويد، وفي ظل استخفاف نتنياهو بكل متطلبات الحل، حتى في حدها الأدنى.

اليوم، أصبح الفلسطينيون أمام تطور جديد بعد قرار ترامب، ينذر بتصفية قضيتهم، ومن الطبيعي والحالة هذه أن يتصاعد انحيازهم لبرنامج المقاومة ، وإذا كانت انتفاضة الأقصى هي المرحلة الأهم من مراحل النضال الفلسطيني، وكانت ذات صلة بالقدس والأقصى، فمن الطبيعي أن يتصاعد مد المقاومة بعد التطورات الأخيرة، والتي تضيف إلى تصفية قضية القدس والأقصى، تصفية لكل القضية.

من العناصر الثلاثة التي تحدث عنها «فيشمان»، لا يتبقى عمليا سوى عنصر التعاون الأمني، لأن قوة العدو هي ذاتها، مع تراجع في معنويات المجتمع الإسرائيلي، وإن تقدم في ميدان التكنولوجيا. وإذا ما توقف هذا، فستكون فرصة تصاعد المقاومة أكبر، لكن عدم توقفه لا يعني إغلاقا للباب، بل قد يأتي التصعيد الشعبي ليفرض نفسه .

الخلاصة هي أن الشعب الفلسطيني لم يعد لديه شك، أن مواجهة مؤامرة تصفية القضية، لن تتم من دون انتفاضة شاملة في الضفة تقلب الطاولة، وتعيد تصحيح بوصلة القضية برمتها.

الدولة الواحدة وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني

عوض عبد الفتاح العربي الجديد 24\3\2018

يزداد الجدل داخل الأوساط الفلسطينية الناقدة للأوضاع الفلسطينية السائدة، والباحثة عن طرق للخروج من الحالة الراهنة، بشأن البدائل والخيارات المناسبة. وهذه الأوساط التي تشمل مواطنين عاديين، نشطاء شبابا، أكاديميين، مثقفين، لجانا شعبية عديدة في الداخل والخارج، لم تتحول إلى تيار ثالث منظم بعد أو إلى قوة قائدة، لا على الأرض ولا مؤثرة في المؤسسات السياسية الرسمية، مع ذلك هي المرشحة وحدها لتشكيل البديل، حتى لو بعد حين. ما تقدمه من حراكات جماهيرية بين الحين والآخر، ومن اجتهادات نظرية جدية تصوب نحو طريق مختلف، وأُفق أرحب، وهو ما لا تخطئه العين، سيكون بمثابة بنية الأساس الثقافية للمشروع الوطني المتجدد. ويتأسس هذا الحراك على القناعة بأن بنى النظام السياسي الفلسطيني القائم، أو الطبقة السياسية التي تقوده، ما عادت تملك أي مقوم حقيقي لاجتراح مخرج قادر على تجنيد الناس حوله. من نافل القول إن هذه الأوساط الشعبية الناقدة والمتحركة خارج الأطر التقليدية لا تدير حوارا مع القيادات التي استحوذت على القرار منذ عشرات السنين، إذ ترفض هذه القيادات الاعتراف بفشلها، وبالتالي ليست مستعدة للإصغاء والتفاعل مع توجهات مختلفة جذرية. وبالتالي، فإن جهدها العملي والنظري متركز في ما بينها، في محاوله لإنضاج البديل، على المستوى النظري، وعلى مستوى توليد النواة التنظيمية الجماهيرية الأولى.

جوهر الجدل القائم هو هل نركز على مسار إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، أي تعزيز القاسم التاريخي بين جميع تجمعات الشعب الفلسطيني، باعتباره شعبا واحدا بدون تحديد شكل الحل؛ دولة واحدة أو دولتين، أو أي شكل آخر من الحلول، أم نحدد خياراتنا وبشكل قاطع رؤيتنا للحل، المتمثل بالعودة إلى خيار التحرير الشامل، عبر تطويره إلى دولة ديمقراطية واحدة في كل فلسطين، ونحمل هذا الخيار إلى شعبنا وإلى العالم، وندافع عنه بقناعة تامة، وبتصميم مطلق، أم ندمج بين الخيارين، أو الأدق المهمتين.

كاتب هذه السطور من أنصار الدمج بين الخيارين، وعدم الاكتفاء بمسار واحد، وبنظري كلاهما مكمل للآخر، ويمنح تكاملهما النضال الفلسطيني وضوحا وقوة. ويمكن أن يكتفي المدافعون عن إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، بعدم تبني أي شكل من أشكال الحل، مقتدين باستراتيجية حركة المقاطعة الفلسطينية التي لا تحدد حلا، مع أن النقاش داخلها يتطور أخيرا نحو المطالبة بتبني الدولة الواحدة. وأدرك

أن من شأن هذه الصيغة، أي عدم تحديد شكل الحل، أن تجند غالبية المختلفين في الجهد، وهذا ما أفاد لجنة المقاطعة الوطنية حتى اللحظة. لكن هل تصمد هذه الصيغة، أو الاستراتيجية، بعد أن أجهز الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على ما تبقى من وهم خيار حل الدولتين الذي منح الشرعيه الأميركية لدولة الأبارتهايد الاستعمارية في كل فلسطين، وبات الناس يتساءلون عن البدائل، فضلا عن قيادة بديلة ترشدهم. تجب الإشارة إلى، والتأكيد، أن كلا الخيارين يهدفان إلى إعادة تشكيل وعي جديد، وعيٍ بوحدة شعب فلسطين، وبجغرافية فلسطين، وهو المصل المضاد للوعي الزائف الذي ولّده اتفاق أوسلو، اتفاق التجزئة والتقسيم، وتشويه الوعي. ومن هذا الوعي الجديد، تُشتق الرؤية والخطاب، ومن ثم الاستراتيجية، والوسائل. وبالضرورة أن يكون خطابا تحرّريا وطنيا، وأخلاقيا إنسانيا، نُذوّته في صفوف شعبنا، ونأسر فيه خيال العالم الذي نحتاج إلى أحراره للوقوف معنا.

يستطيع، كما ذكرنا، أن ينخرط أنصار مهمة استعادة هوية المشروع الوطني التحرري وخطابه في هذا المسار وحده، وبالتأكيد فإن هذا المسار، بطبيعة الحال، أكثر اتساعا، وأكثر قابلية للاستقطاب لغياب الحاجة، في نظرهم، لتحديد شكل الحل. وبالتالي عدم الحاجة للجدل بشأنه. وهو مسار ضروري، بل حاجة وجودية للكيان الجمعي الفلسطيني.

لكن، وفِي ظل موت ما كان ميتا منذ زمن طويل، أي خيار الدولتين، وتحول فلسطين كلها إلى مستعمرة، ومستوطنة، تحت سيطرة نظام كولونيالي وفصل عنصري، لا بد من طرح البديل السياسي الأخلاقي الذي واجه فيه المؤتمر الوطني الأفريقي العالم، محولا نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا إلى نظام منبوذ أخلاقيا وسياسيا ودوليا، ومنته إلى مزبلة التاريخ.

هذا الخيار، خيار الدولة الواحدة، لا بد أن يكون الحامل له قوة سياسية منظمة، يقودها فلسطينيون، ويهود إسرائيليون مناهضون للصهيونية ومشروعها الاستعماري. ندرك أن الغالبية الساحقة من المجتمع الإسرائيلي معبأة ومشحونة ضد كل ما هو عربي وفلسطيني. مع ذلك، هناك أصوات متزايدة من بين المثقفين والنشطاء المناهضين للاحتلال بدأت تميل إلى قبول الحل الديمقراطي في فلسطين، وهذا أمر يستحق التشجيع. لا يهم، في المرحلة الأولى، كم عدد الإسرائيليين الذين يمكن أن ينخرطوا في هذا المسار، وهناك في الحقيقة شخصيات أكاديمية إسرائيلية وازنة تتبنّى هذا الخيار، وقد يكون الباحث الإسرائيلي المطرود من جامعة حيفا، والمحاضر في جامعة إكستر البريطانية والناشط الأبرز والأجرأ، إيلان بابيه، لكنه ليس

الوحيد. وجودهم ونشاطهم وحضورهم في إطار العمل من أجل تفكيك النظام الاستعماري في فلسطين، والمضي نحو خيار الدولة الديمقراطية الواحدة، هو حاجة أخلاقية وشرط من شروط مصداقية هذا الطرح الإنساني.

هناك من يعتقد أن آلية العمل الأساسية لإطار الدولة الواحدة هو الإقناع، أي قصر الجهد على إقناع الإسرائيليين، وهذا وهم قاتل، لأنه مضيعة للوقت، وأيضا من شأنه أن يجر إلى تنازلات مبدئية، بحجة تقريب أوساط من المركز أو الوسط. التوجه إلى الإسرائيليين، والعمل في أوساطهم، جزء من الرؤية، وجزء من الاستراتيجية، ولكن من خلال التمسك بهدف تفكيك منظومة الاستعمار الصهيونية. وبشرط أن يكون النضال هو الاستراتيجية الرئيسية.

حملة الدولة الواحدة هي حملة مقاومة شعبية، مدنية، تحررية، تشمل أهدافا عينية آنية، ومرحلية، واقعية، تمهد للوصول إلى الهدف الاستراتيجي، وتحتاج إلى جهد عملي وفكري كبير، وقدر عال من التصميم والمثابرة.

كما في خضم المعركة التنظيمية والجماهيرية والسياسية والميدانية، لأنصار الدولة الواحدة، يجري جهد فكري أكاديمي، ونقاش معمق ومنهجي، بشأن شكل الدولة ونظامها، ودستورها، وأجهزتها المختلفة، بل تقف أمامها مهمات عينية، مثل بناء مؤسسات متعددة المجالات، تكون في القلب منها طلائع الجيل الشاب صاحب المصلحة الأساسية في دحر نظام الاستعمار وتحقيق الدولة الديمقراطية الحرة. وربما هذا جزء من جوابٍ يرضي بعض المتسائلين ممن يميلون إلى الانتقال إلى خيار الدولة الواحدة، حول واقعية الطرح وإمكانية تحقيقه.

ومن أجل التوضيح، ليس خيار الدولة الديمقراطية الواحدة حلا قريبا، لكنه لم يمت كما مات خيار الدولتين الذي طرح ترجمة لميزان القوى الظالم. أما خيار الدولة الواحدة فهو تعبير عن العدالة وحق تقرير المصير، والمساواة، على أنقاض التقسيم والعنصرية والأبارتهايد. هذا الخيار هو رؤية تحررية إنسانية في مواجهة نظام قاتل غير أخلاقي، لا يعترف بالقيم الكونية الإنسانية، قد يستغرق سنين طويلة، تسير فيه الأجيال الجديدة واثقة من وضوحه وأخلاقيته وقوته، وتنشأ على أفكار تحررية نهضوية تقدمية.

ولهذا كله، في نظري، ليس هناك تصادم بين المسارين، بل تكامل حيوي واستراتيجي.

ازدهار العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية

عربي21- عدنان أبو عامر 24\3\2018

قالت ناعا لانداو الكاتبة الإسرائيلية بصحيفة هآرتس إنه في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية حالة من القطيعة السياسية منذ قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في ديسمبر، لكن العلاقات الاقتصادية والتجارية ما زالت متواصلة على قدم وساق.

وأضافت في مقال مطول ترجمته "عربي21" أن استمرار العمل بين وزيرة الاقتصاد الفلسطينية عبير عودة ووزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، يعتبر قناة الاتصال الهادئة بين رام الله وتل أبيب.

وكشفت النقاب أن كحلون دأب على زيارة رام الله في الآونة الأخيرة، ولقاء مسؤولين فلسطينيين كبار في المقاطعة، مما جعله ينجح فيما أخفق فيه وزراء آخرون عبر فتح قنوات اتصال خاصة مع السلطة الفلسطينية، وتتم هذه الاتصالات الثنائية بغطاء كامل من المستوى الأمني الإسرائيلي، وفي بعض الأحيان بضغط أمريكي.

وأوضحت أن كحلون بات قناة الاتصال الوحيدة بين الجانبين، لاسيما أنه يتقن اللغة العربية، مما جعل وسائل الإعلام الأجنبية تكتب عنه قائلة "الناطق بالعربية قد يقود إسرائيل"، لكن المباحثات الرسمية مع الفلسطينيين تتم بالانجليزية بوجود مترجم مشترك، ورغم ما يقدمه كحلون من عمل فريد من بين زملائه الوزراء بالتواصل مع الفلسطينيين، لكنه يخشى من تضرر سمعته في أوساط اليمين الإسرائيلي.

اللقاءات الاقتصادية لم تقتصر على كحلون، فقد التقى وزير الاقتصاد الإسرائيلي إيلي كوهين مع نظيرته الفلسطينية عبير عودة في باريس لبحث إقامة المنطقة الصناعية المشتركة.

الكاتبة تذكر أن علاقة كحلون مع الفلسطينيين بدأت في 2015، عبر أول مكالمة هاتفية من نظيره الفلسطيني شكري بشارة، أعقبها لقاء مباشر حضره وزير الشؤون المدنية حسين الشيخ، لتنسيق المواقف الاقتصادية بناء على اتفاقية باريس التابعة لاتفاق أوسلو، وأهمها تحويل أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية، حيث دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على احتجاز هذه الأموال كرهينة في خزينتها للحصول على مواقف سياسية من السلطة الفلسطينية، بحيث تلجأ لتجميد هذه الأموال للضغط على الفلسطينيين، ومعاقبتهم.

وفي 2017 بدأت لقاءات كحلون مع رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمدلله، وبلغت ثلاثة لقاءات، وهناك لقاء قريب في القدس، فيما تتواصل المحادثات الهاتفية بين طواقم الوزيرين بصورة دائمة، في حين اعتاد على حضور اللقاءات الجنرال يوآف مردخاي منسق شؤون المناطق الفلسطينية في الحكومة الإسرائيلية، واللواء ماجد فرج رئيس جهاز المخابرات العامة الفلسطينية.

وأكدت هآرتس أن الجيش الإسرائيلي يبدي تأييده لمثل هذه اللقاءات لأنها تعمل على تهدئة الأوضاع الميدانية في الضفة الغربية، ومن شأنها كبح جماح أي أعمال عنف قد تندلع فيها، حيث تتناول اللقاءات مشاكل البناء الفلسطيني في مناطق سي، والمستوطنات، والوضع في قطاع غزة، والعمليات المسلحة، والمصالحة بين فتح وحماس، ومشاريع تحلية المياه، ودخول العمال الفلسطينيين في إسرائيل.

وختمت بالقول: اللافت أن من بدأ ينضم لهذه اللقاءات هو مبعوث ترامب للمنطقة جيسون غرينبلاث، الذي يقود مشروع السلام الاقتصادي، وقد بدأ يتعزز في ضوء القطيعة السياسية مع السلطة الفلسطينية.

سياسيون عرب: عباس أداة لتمرير صفقة القرن

الرسالة نت 24\3\2018

اتهم سياسيون عرب، رئيس السلطة محمود عباس، بالتورط في تمرير ما تسمى بـ "صفقة القرن" من خلال عقوباته التي يفرضها على قطاع غزة، والتي تهدف لفصل القطاع عن الكيان السياسي الفلسطيني.

وأكدّوا خلال تواصل صحيفة "الرسالة" معهم على خطورة الدور الذي ينفذه عباس ضد القضية الفلسطينية.

وفي السياق، فقد انتقد السفير المصري السابق لدى السلطة الفلسطينية محمود فهمي كريم، موقف عباس من التعامل مع الدور المصري في المصالحة، مستهجنًا عقوباته المفروضة ضد غزة والتي تؤكد "أن عباس مش عاوز الدور المصري".

وقال كريم لـ"الرسالة": " فرق بين أن تطالب بدور مصري لكن إذا اكتشفت انه لا يصب لما ترمي اليه لا ترحب به وتسعى لتعطيله، وبين شعب يرحب بهذا الدور ويدعمه وهذا الأهم". وأكدّ أن عقوبات عباس الاخيرة لا معنى لها سوى أنه "مش عاوز الدور المصري".

سفير مصري سابق: قرارات عباس تعني "مش عاوز الدور المصري"

وتهكم السفير المصري على اتهامات عباس لحركة حماس بالتورط في محاولة استهداف الحمد الله، مضيفا: "حماس ليست بهذه السذاجة كي تستهدف الحمد الله وفرج، لأن هناك كثيرا غيرهم وهي لن تستفيد شيئا من هكذا فعل، وهي في الحقيقة لا تتورط بهكذا أعمال صبيانية".

واستغرب كريم استغلال السلطة السريع لهذه الحادثة" فسرعان ما وقع الانفجار بدأت قيادات السلطة بتهديد غزة واتخاذ عقوبات بحقها، ولم ينتظر الرئيس نتائج التحقيق ولا حتى انعقاد المجلس الوطني الذي يدعو اليه بشروطه هو، وكأن هناك من كان ينتظر الحادثة".

وأضاف: "العجيب أن يعقد مجلس وطني في منطقة لا تسمح فيها "إسرائيل" لقيادات الفصائل بالمشاركة، وترفض فيه قيادة السلطة مقترحات بيروت بأن يعقد في القاهرة، كما ويستبعد فيه من فازوا بالانتخابات الاخيرة بـ65%"، في اشارة لحركة حماس.

وأكدّ أن القاهرة ضغطت بقوة من اجل رفع العقوبات القديمة على غزة، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي تواصل مع عباس لإقناعه باستيعاب الخلافات، "لكن كل ذلك لم ينجح في اقناع الرجل بالعدول عن موقفه".

واستغرب السفير كريم:" كيف لرجل يحاصر من دول خارجية لتمرير صفقات تسوية، يذهب لمعاقبة شعبه.. هذه خطيئة سياسية وتعبير عن الافلاس السياسي"، مؤكداً أن مصر لن تتخلى عن دورها رغم موقف السلطة الفلسطينية من المصالحة، مطالبا حركة حماس بإبقاء حرصها ورغبتها في اجراء المصالحة حتى النفس الاخير، "فهي كسبت قلوب الفلسطينيين وأوثقت بها المصريين".

** نحسد نتنياهو عليه

من جهتها، شنتّ النائب الأردني الأسبق هند الفايز هجوما لاذعًا على رئيس السلطة محمود عباس لفرضه عقوبات جديدة على قطاع غزة، قائلة: "هو يأتمر بأمر وزير الحرب الاسرائيلي افيغدور ليبرمان، وينفذ قراراته، ويعمل على تمرير اجندته الرامية لتصفية القضية الفلسطينية عبر ما تسمى بصفقة القرن".

وتهكمت الفايز على عباس بقولها: "يجب أن نحسد "إسرائيل" عليه، فهي لم تعد بحاجة لتطلق رصاصها صوب قطاع غزة إذ يقوم عباس بما تريد من مهام بحرفية عالية". وقالت الفايز في تصريح خاص بـ "الرسالة": "عباس رمز للتخاذل والهوان والخيانة، واستغرب كيف استطاعت "إسرائيل" ان تنتج هكذا شخصية تنفذ أوامرها بهذه الحرفية؟".

الفايز: عباس يمتثل لأوامر ليبرمان ونحسد "إسرائيل" عليه

ورأت أن اتهامات عباس ضد حماس "أمر طبيعي، فهي تدفع ثمن توجيه سلاحها صوب "إسرائيل"، وعباس استطاع ان يحدث حالة جدل لدى بعض الفلسطينيين حول إن كانت حماس تخدمهم أم لا رغم كل ما قدمته من تضحيات لأجل قضيتها"، وفق تعبيرها. وأكدّت أن ما يقوم به عباس يشكل خطورة على الشعبين الاردني والفلسطيني.

متورط في الصفقة

من جهته، قال مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق عبد الله الأشعل، إن عباس لا يليق بشعبه كرئيس، فهو من يحاصره"، مؤكدا أن سلوك عباس يأتي في سياق رؤية ورغبة إقليمية و"إسرائيلية" تهدف إلى إبادة غزة والقضاء على مقاومتها.

وأضاف في حديث "للرسالة" " هناك إصرار على حرمان الشعب الفلسطيني من أبسط مقومات حياته، ولم يعد مفاجئًا أن هذا الشخص أصبح أداة من ادوات صفقة القرن التي يراد تمريرها.

وتهكم الأشعل من فكرة فرض العقوبات تحت حجة " الحفاظ على السيادة"، متسائلا " أي سيادة يتحدث عنها أبو مازن، وهو يرى أن فلسطين كلها مستباحة من الاحتلال؟"

** معرض للملاحقة

من جانبه، أكدّ مدير المنظمة العربية لحقوق الانسان محمد جميل، عدم قانونية العقوبات التي فرضها رئيس السلطة محمود عباس على قطاع غزة، مشيرا إلى أنه لا يجوز له ولا لأي مستوى حكومي بفرض العقوبات ضد المواطنين، وذلك بموجب المادة الـ32 من القانون الأساسي.

وقال جميل لـ"الرسالة": "إن فرض العقوبات الجماعية ترقى لمستوى ارتكاب جرائم حرب مدانة دوليًا، وتجعل من مروجيها ومتخذيها عرضة للمسائلة الدولية، في حال فشل القضاء الوطني في محاسبتهم".

الأشعل: عباس لا يليق بشعبه وأداة واضحة من أدوات الصفقة

وذكر أن العقوبات تعتبر جريمة لا تسقط بالتقادم، وتكفل التعويض لمن يقع عليه الضرر، وملزمة السلطة الفلسطينية بموجب الاتفاقات الموقعة عليها باحترام الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية والاقتصادية للمواطنين وعدم التضحية بها تحت أي مبرر سياسي.

واشار إلى أن المصلحة العامة التي يتذرع بها عباس لا تتحقق على حساب حقوق المواطنين، مؤكدًا أن هذه الخطوات تعتبر خطيئة سياسية وتكرس معاقبة الشعب الفلسطيني في القطاع.

حقوقي: عقوبات عباس تعرضه للمساءلة القانونية والدولية

وعلى صعيد متصل، أكدّ أن هذه الاجراءات من شأنها أن تدفع غزة نحو الانفصال وتهيئ الاوضاع لقبول الناس صفقة القرن، مشيرا إلى أن هذا النظام فقد شرعيته ومصداقيته وأصبح عاجزًا عن اصلاح نفسه، "والمطلوب من الجماهير الفلسطينية الانتفاض عليه، وفرض ارادتهم بإصلاحه وعقد مجلس وطني موحد وتشكيل قيادة تليق بها وبتضحياتها".

خيارات حماس في مواجهة قرارات "عباس"

الرسالة نت 24\3\2018

يبدو أن سلسلة التصريحات التي يدليها رئيس السلطة محمود عباس تنذر بمرحلة سياسية جديدة، خاصة بعد خطابه الأخير ضد قطاع غزة وحركة حماس، إذ باتت لغته السياسية تتخذ منحدرا غير مسبوق، مما يدفع للتساؤل حول مصير المصالحة الفلسطينية، بل المشهد الفلسطيني برمته.

مختصون في الشأن السياسي حذروا من خطورة تصريحات عباس التي قد تفضي إلى عزله سياسيا، وقد تمثل بداية مرحلة جديدة بدونه، وذلك منعا لتصفية القضية الفلسطينية وحفاظا على المشروع الوطني.

وكان عباس قد هاجم في خطاب له الاثنين الماضي، حركة حماس بشكل كبير، محملا إياها مسؤولية التفجير الذي استهدف موكب رئيس الوزراء رامي الحمدالله ورئيس المخابرات ماجد فرج، خلال زيارتهما لغزة.

بينما أدانت حماس في بيان صدر عنها بشدة ما ورد من تصريحات وصفتها بـ "غير المسؤولة" لرئيس السلطة محمود عباس، الذي يعمد منذ فترة إلى محاولة تركيع قطاع غزة وضرب مقومات صموده للخروج على حماس في لحظة تاريخية صعبة وخطيرة.

ويبدو أن تصريحات "عباس" قد تمهد لإخراج "غزة عن القانون، واتخاذ قرار باعتبار حركة حماس خارجة عن القانون وحظر عملها السياسي في الضفة الغربية المحتلة، وهو ما يترتب عليه اعتقال كل من ينتمي لها".

واقع سياسي جديد

وفي ظل تصاعد تصريحات "عباس" ضد حماس وقطاع غزة، يبدو أن المطلوب دفع قادة غزة إلى الخروج عن مألوف السياسة واتخاذ خطوات جدية لعزل عباس، والبدء بمرحلة سياسية بعيدا عنه كما ذكر فايز أبو شماله المحلل السياسي، خلال حديثه مع "الرسالة".

ويقول أبو شمالة عن خطورة تصريحات عباس الأخيرة أنها تكمن في شطبه لحماس من الخارطة السياسية الفلسطينية، فهو يحاول دوما في خطاباته لاسيما الأخيرة تجنب الاعتراف بها كقوة سياسية، مستدلا على قوله بأن عباس في خطابه الأخير كان يتجاهل وصفهم بـ "الاخوة أو أحد أطراف المصالحة".

ويفسر المحلل السياسي تجاهل "عباس" لحركة حماس بأنه يأتي في سياق رغبته بتسليم قطاع غزة دون الاهتمام للاتفاقيات أو الالتزام بتطبيقها، فهو يسعى للتفرد بالقرار السياسي دون الشراكة.

وعن الخطوات التي يجب على حماس اتخاذها لمواجهة تصريحات عباس الهجومية، يرى أبو شمالة أنه أمام الحركة جملة من الإجراءات الوقائية ومنها أنه يجب أن تفوت على رئيس السلطة الفرصة والا تتركه مهاجما لها وتبقى مدافعة عن نفسها.

ويكمل قوله:" منذ تولي حماس الحكم وهي في حالة دفاع عن نفسها منذ الانقسام السياسي"، مضيفا: على حماس اتخاذ الاجراء الوقائي وهي ان تحدد من هو عباس وشخصيته وسلوكه السياسي، وتتخذ بعدها موقف سياسي وجذري وترفض سياسته".

ودعا المحلل السياسي حماس إلى اتخاذ موقف صريح من سلوكيات عباس التي لم تعد تؤهله ليكون رئيس لكل فلسطين. ويرى أبو شمالة أنه من الجيد أن تعمل حماس على دعوة كل الفصائل ومن يهتم بالسياسة للتشكيك بصلاحية عباس وذلك كإجراء استباقي قبل اجتماع المجلس الوطني وشطبها من الخارطة السياسية، بالإضافة إلى مهاجمتها له وعدم اعطاءه فرصة لأن يكون رئيسا جامعا لكل فلسطين.

وفي ذات السياق يقول حسام الدجني الكاتب والمحلل السياسي في حديث صحفي: "عباس جعل المصالحة الفلسطينية تدخل في مرحلة الموت السياسي رسمياً"، مشيرا إلى أن عقوبات الرئيس الجديدة ستزيد من تأزم الواقع الإنساني في قطاع غزة، وستفاقم من الكارثة الإنسانية التي تضرب القطاع.

وفيما يتعلق بخطوات المرحلة المقبلة، يرى الدجني أن العقوبات قد تدفع قطاع غزة لخيارات صعبة، كالانفجار الشعبي على الحدود، لافتاً إلى أن حركة حماس قد تشكل حكومة إنقاذ وطني، تسحب شرعية حكومة التوافق، أو قد تتبع أسلوب الصمت والانتظار عبر سياسة كسب الوقت.

ويبدو من متابعة المشهد السياسي الفلسطيني، والتضييق على قطاع غزة أنه يأتي في سياق فصله عن الضفة المحتلة، وضرب كل الاتفاقيات التي تم الاتفاق عليها لتحقيق المصالحة الفلسطينية عرض الحائط، مما يستدعي تدخلا عاجلا لوقف الاجراءات العقابية التي يسعى عباس لفرضها على قطاع غزة وحركة حماس من حين لآخر.

وفاة الفنانة الفلسطينية ريم بنا

القدس/ سعيد عموري/ الأناضول 24\3\2018

أعلن شقيق الفنانة الفلسطينية "ريم بنا" على صفحته في موقع "فيسبوك" صباح اليوم السبت، عن وفاتها بعد صراع طويل مع مرض السرطان.

وتدهورت حالة الفنانة ريم (51 عامًا) الصحية خلال الأيام القليلة الماضية بشكل كبير، لتنقل إثر ذلك إلى المستشفى من أجل تلقي العلاج المناسب، حسب مراسل الأناضول.

وُلدت البنا في 6 ديسمبر 1966 بمدينة الناصرة، وهي ابنة الشاعرة الفلسطينية زهيرة صباغ.

وللفنانة عدة ألبومات موسيقية، كما أنّ لها عدة ألبومات أغاني للأطفال.

ويتميز أسلوبها الموسيقي بدمج الأغاني الفلسطينية التراثية بالموسيقى العصرية.

وفي مارس/ آذار 2016، اختارت وزارة الثقافة الفلسطينية، الفنانة ريم، لتكون "الشخصية الثقافية لعام 2016"، خلال حفل أُقيم في مدينة رام الله، بمناسبة يوم الثقافة الوطنية الفلسطينية.

"مسارات يصدر كتاب "السّياسات الصَّهيونية لمحاربة حركة المقاطعة وطرق تفكيكها"

"مسارات" 2018\3\21

"السّياسات الصَّهيونية لمحاربة حركة المقاطعة وطرق تفكيكها"

أصدر مركز مسارات كتابًا جديدًا بعنوان "السّياسات الصَّهيونية لمحاربة حركة المقاطعة وطرق تفكيكها" للباحث معاذ مصلح. ويأتي هذا الكتاب – المكون من ثلاثة فصول – ضمن برنامج دراسة المشروع الصهيوني، الذي أطلقه المركز لفهم المشروع الصهيوني، وطبيعة الدولة والمجتمع والمشروع الصهيوني، وصيرورة تطورهم بصورة نقدية.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق فهم معمّق لطبيعة وأهداف وديناميات سيطرة النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، وفهم التناقضات داخل المشروع على طريق امتلاك رؤية وطنية للمشروع التحرّري الفلسطيني.

تطرق الفَصل الأوَّل من الكتاب إلى حَملات المُقَاطعة في تاريخ النِّضالِ الفِلَسطينيّ ضد الصهيونية، مع وضعها في سِياقِها الزَمَنيّ – السياسيّ وَالاقتِصادِيّ والاجتماعي، وحركة المقاطعة الفلسطينية المعاصرة، في محاولة لفهم إستراتيجياتها، ووضع إنجازاتها وتحدياتها في سياق واقعيّ، ولمعرفة بعض نقاط ضعفها.

وتناول الفصل الثاني السياسات الصهيونية لمحاربة حركة المقاطعة في محاولة لفهمها، وتحديد كوامن قوتها وضعفها ضمن السياق السياسي الحالي، حيث تنوعتْ الإستراتيجياتُ الصهيونيَّةُ ما بينَ حملاتِ إعادةِ وَسْمٍ للكيانِ، وحملاتِ هجومٍ مباشرٍ على نشطاءِ المقاطعةِ وَاستغلالِ مجموعاتِ الضغطِ الصهيونيَّةِ، لتجريمِ المشاركةِ في المقاطعةِ والدعوةِ إليها، فضلًا عن مجابهةِ حركةِ المقاطعةِ كهدف رئيسي، إضافة إلى تناول عمل آلة الدعاية الصهيونية في قارتي أفريقيا وأميركا اللاتينية.

ويقترحُ الفصل الثالث سُبُلاً لتطوير حركةِ المقاطعةِ لتتمكنَ من تفكيك الإستراتيجياتِ الصهيونيَّةِ، وَالوصولِ إلى الأهدافِ المعلنة لحركة المقاطعة، وربما ضرورة إعادة صياغة تلك الأهداف كجزء من المراجعة الإستراتيجية لمستقبل حركة المقاطعة وسياقه النضالي في إطار المقارنة مع نظيرتها الجنوب أفريقية. وفي هذا السياق، قام الباحث بمحاولة وضع حراك المقاطعة ضمن سياق النضال الفلسطيني، ومحاولة استشراف نقاط ضعفها وقوتها من خلال مقارنتها مع استنتاجات عملية ونظرية عن مدى نجاعة حركة

المقاطعة الجنوب أفريقية، وفهم حركة المقاطعة ضمن سياق النضال الفلسطيني والوضع السياسي والإستراتيجي المتغيّر في المنطقة والعالم.

واختتم الكتاب باقتراح مجموعة من التوصيات للتصدي للسياسات الصهيونية التي تستهدف حركة المقاطعة، ولكي لتنطلق الحركة نحو خلقِ تحالفات إستراتيجية جديدة، وَتطويرِ القديمةِ لتتلاءمَ معْ التغيراتِ السياسيَّةِ الحاليَّة، إضافة إلى تطويرِ لغةِ الخطابِ وإعطائِها أهميةً أكبر لدورها في إنجاح حشد الطاقات خلف حركة تحرريَّة شاملة. كما أوصى حركة المقاطعة بمراجعة خطابها ، واستغلال فرصة تاريخية لن تتكرر لتأصيل وتجذير خطابة وسردية النضال الفلسطيني.

استطلاع بالضفة وغزة: 68% تريد من عباس الاستقالة

أجراء المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

رام الله – صفا 2018\3\24

أظهر استطلاع رأي أجرى في (الضفة الغربية وقطاع غزة) أن 68% من الفلسطينيين يريدون من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تقديم استقالته، فيما يؤيد نحو نصف المستطلعة آراؤهم العودة لانتفاضة مسلحة في وجه الاحتلال.

وبحسب استطلاع الرأي الذي أجراء المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية– مقره رام الله وسط الضفة الغربية– في الفترة بين 14 و17 مارس الجاري فإن 68% تريد من عباس الاستقالة مقابل 27% تريد البقاء في منصبه، و78% يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وأكد 65% من المستطلعة آراؤهم أنهم غير راضين عن أداء حكومة الوفاق بعد استلامها وزارات ومعابر قطاع غزة وأن 45% تحمل السلطة وعباس أو الحمد الله مسؤولية تعطيل عملها، فيما يحمل 15% حركة حماس.

ولفت المركز إلى أنه أجرى الاستطلاع بعد حدوث الانفجار الذي استهدف موكب رئيس الوزراء أثناء زيارته لقطاع غزة وفي ظل أجواء من تبادل الاتهامات بين فتح وحماس حول عرقلة المصالحة والمسؤولية عن الانفجار.

كما شهدت الفترة السابقة للاستطلاع نشر تقارير وتسريبات مختلفة حول بنود "صفقة القرن" الأمريكية، ونشر أخبار في وسائل الإعلام الفلسطينية حول تنصت الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية على مكالمات مواطنين ومسؤولين، وفي ظل تحذيرات دولية من مخاطر تردي الأوضاع المعيشية والإنسانية في القطاع.

استقالة عباس

وبحسب الاستطلاع فإن نسبة من 68% تقول إنها تريد من الرئيس (عباس) الاستقالة فيما تقول نسبة من 27% إنها تريد منه البقاء في منصبه.

ولفت المركز إلى أن نسبة المطالبين باستقالة عباس من الضفة الغربية تبلغ 62%، فيما يريد 81% في قطاع غزة تقديم استقالته.

وأوضح 63% من المستطلعين عدم رضاهم على أداء عباس، فيما عبر 33 عن رضاهم، حيث بلغت نسبة الرضا عن عباس في الضفة 40%، فيما بلغت 20% في القطاع.

انتخابات رئاسية

ووفق الاستطلاع "فلو لم يترشح الرئيس عباس للانتخابات فإن مروان البرغوثي هو المفضل بين مجموعة من المرشحين لتولي منصب الرئيس حيث تفضله نسبة من 29%، يتبعه إسماعيل هنية بنسبة 19%، ثم محمد دحلان بنسبة 8% (2% في الضفة الغربية و20% في قطاع غزة)، ثم رامي الحمد الله بنسبة (7%)، ثم مصطفى البرغوثي (4%)، ثم خالد مشعل (3%)، ثم سلام فياض (2%)".

فيما لو جرت انتخابات رئاسية جديدة اليوم وترشح فيها اثنان فقط هما محمود عباس وإسماعيل هنية، فإن هنية سيحصل-بحسب الاستطلاع- على 52% من الأصوات فيما يحصل عباس على 41%.

وذكر المركز أن نسبة التصويت لعباس في قطاع غزة بلغت 35%، ولهنية 62%، أما في الضفة فيحصل عباس على 45%، وهنية على 45%.

أما لو كانت المنافسة بين عباس عن فتح ومصطفى البرغوثي عن حركة "المبادرة"، فإن عباس يحصل على 48% ومصطفى البرغوثي على 43%.

فيما لو كانت المنافسة بين عباس ومروان البرغوثي وإسماعيل هنية، فإن عباس يحصل على 22% والبرغوثي على 38% وهنية على 37%، أما لو كانت المنافسة بين البرغوثي وهنية فقط فإن البرغوثي يحصل على 55% وهنية على 39%، وفق الاستطلاع.

انتخابات برلمانية

في حين لو جرت انتخابات برلمانية جديدة بمشاركة كافة القوى السياسية فإن 61% سيشاركون فيها، ومن بين هؤلاء تحصل قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس على 31%، وفتح على 36%، وتحصل كافة القوائم الأخرى مجتمعة على 9%، وتقول نسبة من 25% أنها لم تقرر بعد لمن ستصوت.

وعن التوزيع الجغرافي تبلغ نسبة التصويت لحماس في قطاع غزة 32% ولفتح 32%، أما في الضفة الغربية فتبلغ نسبة التصويت لحماس 30% ولفتح 38%.

المصالحة وحكومة الوفاق

وعبر 65% من المستطلعين عن عدم رضاهم من أدائهم حكومة الوفاق بعد استلامها لمقرات الوزارات والمعابر في قطاع غزة، فيما عبر 26% عن رضاهم عن أدائها.

وتعتبر 45% أن المسؤول عن تعطيل عمل حكومة الوفاق في قطاع غزة هو السلطة والرئيس عباس أو رئيس حكومة الوفاق، في المقابل تقول نسبة من 15% فقط أن حركة حماس هي المسؤولة عن تعطيل عمل حكومة الوفاق.

وتقول نسبة من 13% إن حكومة الوفاق تقوم بعملها بدون تعطيل من أحد، فيما تقول نسبة من 27% إنها لا تعرف من هو المسؤول.

ولفت المركز إلى أنه من الملاحظ أن إجابات سكان الضفة تختلف كثيرًا عن إجابات سكان القطاع: بينما يلوم أقل من ثلث سكان الضفة 32% السلطة والرئيس ورئيس الوزراء فإن 69% من سكان القطاع يلقون باللوم عليهم.

في المقابل بينما تلوم نسبة من 12% من سكان الضفة حركة حماس، فإن 21% من سكان القطاع يلومون هذه الحركة.

وحول رأي الجمهور في قول حكومة الوفاق إن حركة حماس تمنعها من السيطرة على الحكم في قطاع غزة وخاصة في الأمور المالية والأمنية وعن قول حركة حماس إن حكومة الوفاق لا تقوم بواجبها ولا تزال تفرض العقوبات على القطاع، قالت نسبة من 32% إن الادعاءين غير صحيحين فيما قالت نسبة من 14% إن الادعاءين صحيحين.

حماس*دحلان

في المقابل، قالت نسبة من 23% إن ادعاء حركة حماس هو الصحيح فيما قالت نسبة من 14% فقط إن ادعاء حكومة الوفاق هو الصحيح.

وتقول نسبة من 37% (60% في قطاع غزة و26% في الضفة الغربية) إنها تؤيد الاتصالات التي تجري بين حماس ومحمد دحلان للاتفاق على إدارة مشتركة للقطاع.

وقالت نسبة من 45% (36% في قطاع غزة و50% في الضفة الغربية) إنها تعارض ذلك.

الديمقراطية

ويعتقد نسبة من 33% فقط من كافة فلسطينيي الضفة والقطاع أن الناس في الضفة يستطيعون اليوم انتقاد السلطة بدون خوف ونسبة من 63% تعتقد أنهم لا يستطيعون ذلك.

وعند سؤال الجمهور عن تقييمه لأوضاع الديمقراطية في فلسطين وبعض البلدان الأخرى، قالت نسبة من 23% إن أوضاع الديمقراطية في فلسطين جيدة أو جيدة جدًا، فيما قالت نسبة من 10% فقط أن أوضاع الديمقراطية جيدة أو جيدة جدًا في مصر.

في المقابل قالت نسبة من 64% إن أوضاع الديمقراطية جيدة أو جيدة جداً في تركيا، وقالت نسبة من 57% أنها جيدة أو جيدة جداً في إسرائيل، وقالت نسبة من 55% أنها جيدة أو جيدة جداً في فرنسا.

أوضاع غزة

فيما كانت نسبة التقييم الإيجابي لأوضاع قطاع غزة تبلغ 5% في هذا الاستطلاع ونسبة التقييم الإيجابي لأوضاع الضفة الغربية تبلغ 20%، وفي في سؤال للجمهور عن رأيه فيمن هو الطرف المسؤول عن سوء الأوضاع في قطاع غزه قالت النسبة الأكبر 39% إن "إسرائيل" هي المسؤولة وقالت نسبة من 25% إن المسؤولية تقع على عاتق السلطة الفلسطينية أو الرئيس عباس أو حكومة الوفاق أو حركة فتح فيما قالت نسبة من 18% إن المسؤول عن ذلك هو حماس.

في حين تختلف إجابات الضفة الغربية عن إجابات قطاع غزة بشكل كبير، حيث تقول نسبة من 43% في الضفة مقابل 30% في قطاع غزة إن "إسرائيل" هي المسؤولة، وتقول نسبة من 16% في الضفة مقابل 43% في غزة إن السلطة والرئيس عباس وحكومة الوفاق وفتح هي المسؤولة.

لكن إجابات الطرفين في الضفة والقطاع شبه متطابقة بشأن مسؤولية حماس 19% في الضفة و18% في غزة.

الإحساس بالأمن

وعبر 54% في قطاع غزة عن إحساسهم بالأمن والسلامة الشخصية، فيما عبر 53% في الضفة الغربية عن إحساسهم بالأمن.

فيما بلغت نسبة الرغبة في الهجرة بين سكان قطاع غزة 45% وبين سكان الضفة 19%.

تنصت السلطة على المكالمات

ويقول 62% إنهم يصدقون التقارير التي تتحدث عن تنصت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية على مكالمات المواطنين والمسؤولين، فيما يذكر 29% أنهم لا يصدقون.

وتقول نسبة من 62% إنها لا تعتقد أن هذا التنصت قد جرى لأغراض مشروعة حسب القانون فيما تقول نسبة من 26% أنه قد جرى لأغراض مشروعة حسب القانون.

فيما تقول أغلبية من 56% إن المستفيد الأول من قيام أجهزة فلسطينية بالتنصت على الاتصالات هو الاحتلال، فيما تقول نسبة من 25% أن المستفيد الأول هو النظام والقيادة الفلسطينية، وتقول نسبة من 12% أن المستفيد الأول هو المواطن الفلسطيني وأمنه.

كذلك، فإن أغلبية من 53% تعتقد أن القضاء الفلسطيني غير قادر على إيقاف هذا التنصت لو تقدم مواطن فلسطيني إليه بشكوى لإيقافه، حتى لو جاءت هذه الشكوى من رئيس سابق لأحد الأجهزة الأمنية، وتقول نسبة من 37% فقط أن القضاء الفلسطيني قادر على إيقاف هذا التنصت.

انفجار موكب الحمد الله

وفي سؤال مفتوح للمستطلعين عن تقديرهم للجهة التي قد تكون وراء التفجير الذي استهدف رئيس الوزراء رامي الحمد الله أثناء زيارته لقطاع غزة، قالت النسبة الأكبر (45%) إنها الاحتلال، فيما قالت نسبة من 14% إنها حركة حماس وقالت نسبة متطابقة (14%) إنها السلطة أو أحد أجهزتها، فيما قالت نسبة من 20% إنها حركة فتح، وقالت نسبة من 1% إن محمد دحلان يقف وراء التفجير، وقالت نسبة من 3% إن مجموعات متطرفة تقف وراءه.

وعبر ثلاثة أرباع الجمهور تقريبًا (74%) عن اعتقادهم أن هدف التفجير هو إفشال المصالحة، فيما تقول نسبة من 17% (23% في قطاع غزة و14% في الضفة الغربية) إن الهدف كان الاحتجاج على سياسات الحكومة تجاه غزة.

التسوية

وتقول نسبة من 57% إن حل الدولتين لم يعد حلاً عمليًا بسبب التوسع الاستيطاني، فيما تقول نسبة من 40% فقط إنه لا يزال حلاً ممكناً لأنه يمكن إخلاء المستوطنات.

كذلك، فإن نسبة من 73% تعتقد أن فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة "إسرائيل" خلال السنوات الخمس المقبلة ضئيلة أو ضئيلة جداً فيما تقول نسبة من 25% أن الفرصة لذلك متوسطة أو عالية.

المقاومة والمفاوضات

وعن الطريق الأكثر نجاعة لقيام دولة فلسطينية، تقول النسبة الأكبر (35%) إنها العمل المسلح، وتقول نسبة من 31% إنها المفاوضات وتقول نسبة من 25% إنها المقاومة الشعبية السلمية.

وحول تراجع زخم المشاركة الشعبية في "المقاومة السلمية"، وخاصة الاحتجاجات على الاعتراف الأمريكي بالقدس "عاصمة لإسرائيل" تقول النسبة الأكبر (39%) إن ذلك يعود لضعف ثقة المواطنين بالقيادة والفصائل، وتقول نسبة من 27% إن السبب هو أن المقاومة الشعبية غير فعالة، وتقول نسبة من 25% إن الناس يعتقدون أن المسؤولية عن مواجهة "إسرائيل" والولايات المتحدة تقع على عاتق السلطة الفلسطينية.

وتقول نسبة من 60% أن هدف "إسرائيل" بعيد المدى هو إقامة "إسرائيل من البحر للنهر" وطرد السكان الفلسطينيين، فيما تقول نسبة من 23% أن هدف "إسرائيل" هو ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وحرمان سكانها من حقوقهم.

في المقابل، تقول نسبة من 16% إن هدف "إسرائيل" هو ضمان أمنها ثم الانسحاب الكامل أو الجزئي من الأراضي المحتلة عام 1967.

كذلك، تقول نسبة من 77% إنها قلقة أن تتعرض في حياتها اليومية للأذى على أيدي إسرائيليين أو أن تتعرض أرضهم للمصادرة أو بيتهم للهدم، وتقول نسبة من 22% أنها غير قلقة.

النصف مع عودة الانتفاضة المسلحة

وفي ظل توقف مفاوضات التسوية تقول نسبة من نحو ثلاثة أرباع الجمهور (74%) إنها تؤيد الانضمام للمزيد من المنظمات الدولية، وتقول نسبة من 63% إنها تؤيد المقاومة الشعبية السلمية، وتقول نسبة من 48% أنها تؤيد العودة للانتفاضة المسلحة والمواجهات وتقول نسبة من 49% أنها تؤيد حل السلطة الفلسطينية.

وتقول أغلبية من 52% أنها تؤيد قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي اتخذها مؤخراً مثل الغاء الاعتراف بإسرائيل ووقف العمل باتفاق أوسلو وغيرها، فيما تقول نسبة من 18% أنها تتفق مع بعضها فقط، وتقول نسبة من 24% أنها لا تتفق مع هذه القرارات.

لكن حوالي الثلثين 65% يقولون إن الرئيس عباس لن يطبق هذه القرارات فيما تقول نسبة من 24% فقط أنه سيقوم بتطبيقها.

وتقول نسبة من 74% إن العالم العربي مشغول بهمومه وصراعاته وأن فلسطين ليست قضيته الأولى فيما تقول نسبة من 24% فقط أن فلسطين هي قضية العرب الأولى.

صفقة القرن

وتقول نسبة من 65% إنها تعارض عودة السلطة الفلسطينية للاتصال بالإدارة الأمريكية بعد توقف هذه الاتصالات في أعقاب اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس "عاصمة لإسرائيل".

وتؤكد نسبة من 68% أنه لو طلبت الولايات المتحدة من القيادة الفلسطينية اليوم العودة للمفاوضات مع "إسرائيل" فإن على هذه القيادة عدم القبول بذلك فيما تقول نسبة من 27% أن عليها القبول بذلك.

وتقول أغلبية ضئيلة من 51% أنه لو عرضت الولايات المتحدة خطتها للسلام أو ما يعرف بصفقة القرن فإن على القيادة الفلسطينية رفضها بغض النظر عن مضمونها لأنه بالتأكيد سيكون سيئاً فيما تقول نسبة من 29% أنه عليها قبولها أو رفضها فقط بعد مناقشة محتواها، وتقول نسبة من 11% أن على القيادة الفلسطينية القبول بصفقة القرن.

ولو عادت المفاوضات برعاية الولايات المتحدة فإن الراعي الأمريكي سيكون منحازاً لإسرائيل في نظر 88% من الجمهور، فيما تقول نسبة من 7% أنه سيكون نزيهاً وتقول نسبة من 2% أنه سيكون منحازاً للطرف الفلسطيني.

الجزيرة تتربع المشاهدات

وحول أبرز الفضائيات متابعة لدى الفلسطينيين خلال الشهرين الماضيين، تشير النتائج إلى أن نسبة مشاهدة قناة الجزيرة هي الأعلى حيث تبلغ 19%، تتبعها فضائية معًا ثم فضائية فلسطين وفلسطين اليوم ثم فضائية الأقصى ثم فضائية العربية والميادين والقدس.

فساد السلطة

ورأى 78% بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث ترى الأغلبية 52% أن السلطة الفلسطينية قد أصبحت عبئًا على الشعب الفلسطيني، لكن 41% يقولون إنها إنجاز للشعب الفلسطيني.

خدمة G3

وحول رأي الجمهور الفلسطيني في أسعار خدمة الـG3 التي انطلقت مؤخرًا في الضفة الغربية، قالت الأغلبية من سكان الضفة (57%) إن الأسعار مرتفعة أو مرتفعة جداً، فيما قالت نسبة من 3% فقط إنها منخفضة، وقالت نسبة من 11% إنها معقولة أو متوسطة، وقالت نسبة من 30% أنها لا تعرف أو لا رأي لها.

"حماس": نتائج تحقيقات تفجير موكب حمدلله ستكشف المنتفعين من نسف المصالحة

غزة (فلسطين) قدس برس 2018\3\24

أكد المتحدث باسم حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، عبد اللطيف القانوع، أن نتائج التحقيق في تفجير موكب رئيس حكومة الوفاق في غزة، ستكشف المنتفعين من نسف المصالحة وضرب الأمن في غزة.

وقال القانوع اليوم السبت لـ "قدس برس": "إن ما حصل من استهدف موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله (في الثالث عشر من آذار/ مارس الجاري) لا يستهدف إلا الوحدة الوطنية ومشروع المصالحة الفلسطينية ثم يستهدف ضرب منظومة الأمن في قطاع غزة".

وتابع: "كل من له مصلحة في تفجير المصالحة الفلسطينية واستمرار الانقسام يكون منتفع في الدرجة الأولى من هذا التفجير، والاتهامات التي أعقبت وتلت الانفجار تؤكد انه هناك منتفعين أكالوا الاتهامات إلى حركة حماس وأعلنوا عن عقوبات على قطاع غزة".

وكشف الناطق بالسم حركة "حماس" أن حركته اطلعت قادة الفصائل الفلسطينية على نتائج التحقيقات الأولية في حادثة التفجير.

وأكد أن المؤسسة الأمنية في غزة "تواصل ملاحقة واعتقال المتورطين في الحادث وهو ما يؤكد الحرص الشديد للوصول إلى الحقيقة وكشف كل ملابسات الحادث".

وكان الناطق باسم حركة "حماس" فوزي برهوم إتهم في تصريح له على صفحته على "فيس بوك" مسؤولين في السلطة الفلسطينية بالتورط المباشر في التفجير.

وقال: "إصرار مسئولين في السلطة على تكثيف إتهامهم لحركة حماس بتفجير موكب الحمد الله ورفضهم إنتظار إعلان نتائج التحقيق يعكس أزمتهم الحقيقية جراء إنكشاف تفاصيل الجريمة و تأكيد على تورطهم المباشر فيها وهذا ما ستثبته الأيام القادمة" .

وكانت وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة، أعلنت الخميس الماضي، مقتل أنس أبو خوصة، المتهم الأول في عملية تفجير الموكب و أحد مساعديه ويدعى عبد الهادي الأشهب، في حين أُعتقل آخر.

وفي الثالث عشر من الشهر الجاري، وقع انفجار لدى مرور الموكب الذي كان يقلّ الحمد الله وماجد فرج مدير المخابرات الفلسطينية عقب وصولهم لقطاع غزة، دون أن يسفر ذلك عن وقوع إصابات.

واتهم رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في مستهل اجتماع للقيادة الفلسطينية الاثنيا الماضي، بمدينة رام الله وسط الضفة الغربية، حركة "حماس"، بـ"محاولة اغتيال الحمد الله".

واستنكرت "حماس" بشدة اتهام عباس لها، وقالت إنه يسعى إلى "تركيع قطاع غزة"، ودعت إلى إجراء انتخابات عامة.

تم بحمد الله